

مستقبل التعليم المدرسي في البلدان العربية في ضوء معطيات القرن الواحد والعشرين «تصور مقترح»

د. محمد عودة الذبياني

قسم أصول التربية - كلية التربية - جامعة طيبة بالمدينة المنورة
المملكة العربية السعودية

الملخص

يشير كثير من الباحثين إلى أن القرن الواحد والعشرين مليء بالمفاجآت والمتغيرات والتحديات، وأن تلك المعطيات والمتغيرات ستطال جميع أنشطة المؤسسات المجتمعية بمختلف مجالاتها وأنشطتها ومن بينها المؤسسات التربوية.

وهذا يتطلب من الباحثين محاولة استشراف تلك المعطيات والمتغيرات ومدى تأثيرها على التربية من خلال مؤسساتها المتعددة، وذلك أن الرصد والتحليل والاستنتاج والتخطيط المسبق سيتيح فرصة الانتقاء قبل حالة التغير.

وقد حاول هذا البحث أبرز معطيات القرن الحادي والعشرين وما انعكاسها على التعليم المدرسي وذلك من أجل تصور مقترح للتعليم المدرسي المستقبلي في البلدان العربية في ضوء تلك المعطيات.

كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي تطلب من القيام بمسح للدراسات والأبحاث والتقارير والمراجع المتعلقة بأهم ما كتب حول ملامح القرن الحادي والعشرين وذلك تمهيداً لتقديم تصور مستقبلي للتعليم المدرسي في البلدان العربية في ضوء متغيرات القرن الحادي والعشرين، معتمداً في ذلك على النموذج الاستكشافي (Exploratory) كأحد نماذج الدراسات المستقبلية والذي يتم فيه محاولة استكشاف صورة المستقبل المتوقع من خلال المعطيات الحالية وذلك على اعتبار أن المستقبل هو امتداد للحاضر.

وقد قام الباحث في إطار النموذج الاستكشافي (Exploratory) باستخدام أسلوب (استقراء الاتجاهات) وهو أسلوب يعتمد على أن القوى والعوامل والاتجاهات التي ثبتت في التاريخ القريب سوف تستمر في المستقبل.

وانتهى البحث بتقديم تصور مستقبلي للتعليم المدرسي في البلدان العربية في ضوء متغيرات القرن الواحد والعشرين حيث تطرق الباحث في هذا التصور للأهداف والمناهج والأساليب والمعلمون والإدارة والتمويل.

مقدمة

مع التطورات الكبيرة والهائلة التي يشهدها العالم اليوم والتي شملت كل مجالات الحياة، ومن بين تلك المجالات مجال التربية والتعليم، ولما كان يلزم هذا المجال مواكبة العصر ومتطلباته كان لزاماً أيضاً أن يكون هناك تفكير وبحث وتخطيط للمستقبل ومحاولة لسبر تأثير التطورات والمعطيات المختلفة التي يحفل بها ذلك المستقبل على ميدان التربية والتعليم، من خلال ما يعرف بدراسات المستقبل (Future Studies) والتي يفترض أن تقوم على أساس افتراضات ورؤى وتصورات ومعلومات وبيانات كمية وكيفية، كما أن هذه الافتراضات والرؤى والتصورات يجب أن تتسم بالتعدد والشمولية لتعطي نتائج مفيدة.

وقد أصبحت دراسات المستقبل (Future Studies) علماً قائماً بذاته له مناهجه المعتمدة ومجالاته المتعددة حيث تنظم لأجله كثير من اللقاءات والندوات على جميع المستويات الإقليمية والعالمية، وارتبطت بكثير من شئون الحياة المتعددة وعند تتبع افتراضات الباحثين حول دراسات المستقبل نجد أن هناك من تقوم افتراضاتهم عن المستقبل على أساس أنه امتداد للماضي والحاضر، وهناك من الباحثين من يرى أن المستقبل يمكن تحديده والتحكم فيه بناء على التخطيط طويل المدى والإرادة القوية، وطائفة أخرى ترى أنه من غير الممكن بل من المستحيل معرفة المستقبل أو ما يخبئه من أحداث ومفاجآت، ولهذا يتم التركيز على التخطيط قصير المدى، وفئة أخرى ترى أن المستقبل عبارة عن صندوق أساطير مليء بكل ما يمكن توقعه من حسن وسيئ وهناك من يؤسسون افتراضاتهم وتصوراتهم ورؤاهم عن المستقبل على أساس النظريات الحتمية التاريخية أو المادية أو الدينية أو التطورية (الحسن، ٢٠٠٥).

ويتضمن هذا البحث محاولة لمعرفة الآثار المحتملة لعدد من معطيات القرن الواحد والعشرين على ميدان التربية والتعليم في البلدان العربية وذلك

من أجل تقديم تصور مستقبلي للتعليم المدرسي في البلدان العربية لديه القدرة على التعامل الإيجابي مع المعطيات التي يحفل بها هذا القرن، خصوصاً مع تأكيد عديد من الدراسات على أن القرن الواحد والعشرين مليء بالمعطيات والمتغيرات في شتى المجالات.

مشكلة البحث:

نتيجة لتعدد المعاني التي يضيفها الإنسان على المستقبل نجد أن هناك تعدداً واختلافاً كبيراً في تحديد العوامل التي تشكل أو تؤثر في تحديد المستقبل وفي تحديد صوره ومشاهده أو بدائله المتعددة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك المؤسسة المدرسية المعاصرة.

وعند مراجعة آراء الباحثين حيال التعليم المدرسي ومدى قابليته للتطور والتغير نجد أن فريقاً من الباحثين يرى أن المدرسة منذ ظهورها في شكلها الرسمي المؤسسي النظامي تعتبر مؤسسة محافظة بطيئة التغير والتبدل كما أن ما يحدث فيها من تغيير لا يطل إلا شكلها ولا يمس عناصرها ومكوناتها وأدوارها وأنشطتها، ويخلص أصحاب هذا الرأي إلى أن ما يمكن حدوثه من تغيير في التعليم المدرسي في القرن الواحد والعشرين سيكون بطيئاً مماثلاً لما حدث في القرون الماضية.

ومن ناحية أخرى نجد أن هناك فريقاً آخر يرى أن المدرسة في القرن الواحد والعشرين ستتغير تغيراً شاكلياً وجوهرياً، حيث إن القرن الواحد والعشرين يمثل عصر ما بعد الحداثة والذي بدأت معالمه تظهر في بداية التسعينيات من القرن العشرين عندما بدأت الثورة التقنية والصناعية الثالثة، وترتب على هذا الرأي أن النماذج والأشكال والتصورات المقترحة لما ينبغي أن يكون عليه التعليم المدرسي المستقبلي في القرن الواحد والعشرين قد تعددت وكثرت واختلفت فيما بينها، حيث إن لكل نموذج أو تصور ما يسانده من مرتكز فكري أو استراتيجي أو تحليلي وذلك استناداً إلى أن القرن الواحد والعشرين مليء بالمفاجآت والمتغيرات، وأن هذه تعد حقيقة مؤكدة والمتغيرات ستطال جميع أنشطة المؤسسات الرسمية والشعبية بمختلف مجالاتها وأنشطتها.

والرصد والتحليل والاستنتاج والتخطيط المسبق سيتيح فرصة الانتقاء قبل حالة التغير، وسيمكن المجتمع من تجاوز الصدمة الحضارية التي تعقب التغير بكل موجاتها، ويتيح إمكانية الخروج بصورة واضحة المعالم عن شكل المدرسة ومهامها في المستقبل وبرامجها، كما سيحقق إمكانية المساهمة بفعالية واقتدار في صياغة أهدافها وبرامجها وفق المرحلة القادمة ومتطلباتها (المشيح، ١٩٩٨).

وعندما نلقي نظرة فيها نوع من التأمل نجد أن الدراسات المستقبلية في الميدان التربوي تعاني العديد من الضعف في قدرتها على التشخيص الدقيق لما سيكون عليه المستقبل، وفي المقابل لا شك أن التربية لابد أن تعطى حقها في التخطيط ووضع الرؤى والتصورات لها وللتعليم المدرسي الذي أصبح تطويره وتقدمه هاجس كثير من البلدان وبخاصة البلدان العربية، وهذا التخطيط لا يمكن أن يحدث دونما قدرة على استشراف المستقبل.

وعلى الرغم من تحقيق البلدان العربية إنجازات كبيرة في ميدان التعليم، خصوصاً منذ أواسط القرن العشرين، إلا أن الإنجاز التعليمي في عموم الوطن العربي، حتى بالمعايير التقليدية، مازال متخلفاً مقارنةً بباقي دول العالم المتقدمة وذلك لكون جُل محاولات التطوير عبارة عن ردود أفعال للمشكلات التي تطرأ في الميدان التربوي مع أن المفترض أن تكون تلك المحاولات نتاج استبصار دقيق لما سيكون عليه المستقبل التربوي وهذا ما يمكن أن تتيحه إليه الدراسات المستقبلية (فرجاني، ١٩٩٨).

وبالتالي يمكن أن تتلخص مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

"ما مستقبل التعليم المدرسي في البلدان العربية في ضوء معطيات القرن الواحد والعشرين؟"

وعن هذا التساؤل الرئيس تتفرع التساؤلات الفرعية التالية:

١ - ما مفهوم التعليم المدرسي (المدرسيّة) وما أبرز أنماطه؟

- ٢ - ما أهم معطيات القرن الواحد والعشرين وما انعكاسها على التعليم المدرسي؟
- ٣ - ما النماذج العالمية المستقبلية للتعليم المدرسي؟
- ٤ - ما التصور المقترح للتعليم المدرسي المستقبلي في البلدان العربية في ضوء معطيات القرن الواحد والعشرين؟

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال النقاط التالية:

- ١ - التغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية تتطلب البحث عن أشكال جديدة من التعليم المدرسي تمكن أفراد المجتمع من فهم التغيرات المحيطة بهم والتعامل الأمثل معها.
- ٢ - قلة الدراسات التي تطرقت لمستقبل التعليم المدرسي في الوطن العربي والتي تستخدم المنهج المستقبلي، على الرغم من أهمية هذا النوع من الدراسات.
- ٣ - تتعرض المجتمعات العربية لمجموعة من التحديات بعضها داخلي كالتغير في التركيب السكاني، والتحديات الثقافية والقيمية، وبعضها خارجي: كالثورة العملية والتكنولوجية، والتوتر بين العالمية والمحلية، والتحديات الاقتصادية والسياسية التي يشهدها العالم، مما يستدعي تطوير النظم التعليمية المدرسية لمواجهة تلك التحديات (بكار، ٢٠٠٢).
- ٤ - حاجة النظم التعليمية في المجتمعات العربية إلى تقديم نموذج مستقبلي للتعليم المدرسي يساهم في مواجهة التحديات التي تحدق بالأمة العربية.
- ٥ - إن طرح مجموعة من النماذج لمستقبل التعليم المدرسي لدى مجموعة من البلدان المتقدمة يمكن أن يساهم في صياغة نموذج مستقبلي للتعليم المدرسي في البلدان العربية وذلك استفادةً من الإيجابيات التي تضمنتها تلك النماذج.

أهداف البحث:

- ١ - التعرف على مفهوم التعليم المدرسي (المدرسيّة) وأبرز أنماطه.
- ٢ - معرفة معطيات القرن الواحد والعشرين وانعكاسها على التعليم المدرسي.
- ٣ - استعراض بعض النماذج العالمية المستقبلية للتعليم المدرسي.
- ٤ - تقديم تصور مقترح للتعليم المدرسي المستقبلي في البلدان العربية في ضوء معطيات القرن الواحد والعشرين.

منهج البحث:

بناءً على طبيعة البحث فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي تطلب القيام بمسح للدراسات والأبحاث والتقارير والمراجع المتعلقة بأهم ما كتب حول ملامح القرن الواحد والعشرين وذلك تمهيداً لتقديم تصور مستقبلي للتعليم المدرسي في البلدان العربية في ضوء متغيرات القرن الواحد والعشرين؛ معتمداً في ذلك على النموذج الاستكشافي (Exploratory) كأحد نماذج الدراسات المستقبلية والذي يتم فيه محاولة استكشاف صورة المستقبل المتوقع من خلال المعطيات الحالية وذلك على اعتبار أن المستقبل هو امتداد للحاضر (عامر، ٢٠٠٨).

وقد تم في إطار النموذج الاستكشافي (Exploratory) باستخدام أسلوب (استقراء الاتجاهات)* وهو أسلوب يعتمد على أن القوى والعوامل والاتجاهات التي ثبتت في التاريخ القريب سوف تستمر في المستقبل وفي ضوء هذا الأسلوب فقد حاول الباحث في هذه الدراسة تحديد العوامل والقوى والاتجاهات التي كان لها دور في رسم ملامح الواقع الحالي، وقد تمثلت في:

- ١ - القوى والعوامل والاتجاهات المرتبطة بالتقدم العلمي والتكنولوجي.
- ٢ - القوى والعوامل والاتجاهات المرتبطة بالمجال الاقتصادي.

(*) من المأخذ على أسلوب استقراء الاتجاهات افتراضه أن القوى والعوامل والاتجاهات التي كانت تؤثر في الماضي سوف يستمر تأثيرها بنفس الدرجة في المستقبل.

- ٣ - القوى والعوامل والاتجاهات المرتبطة بالمجال الثقافي.
 - ٤ - القوى والعوامل والاتجاهات المرتبطة بالمجال الاجتماعي.
 - ٥ - القوى والعوامل والاتجاهات المرتبطة بالمجال الديمغرافي.
- ومن ثم تمت المحاولة لاستكشاف صورة المستقبل المتوقع في ضوء التأثير
الراهن لتلك القوى والعوامل والاتجاهات.

مصطلحات البحث:

المستقبل:

"مجموعة من الاحتمالات الإنسانية الممكنة لقضية معينة، والمبنية في
أساسها على بيانات وبراهين شواهد منطقية والتي تحمل بحد ذاتها تجاوز
الحدود التقليدية للحياة الإنسانية" (عامر، ٢٠٠٨: ١٥-١٨).

ويقصد به في هذه الدراسة مجموعة الاحتمالات التي يمكن أن يكون
عليها التعليم المدرسي في ظل تأثيره بمجموعة من المتغيرات في القرن الواحد
والعشرين.

التعليم المدرسي (المدرسيّة):

التعليم المدرسي نسبة إلى المدرسة والتي هي مكان الدرس والتعليم
(المعجم الوسيط، ١٩٧٢).

ويطلق بعض الباحثين على التعليم المدرسي (المدرسيّة) ويقصد به في
هذا البحث "برامج لمؤسسات متخصصة تحكمها لوائح، وتضبطها شروط،
يتفرغ لها تلاميذ ومعلمون، لتحقيق أهداف محددة، تنتهي بشهادة رسمية"
وللمدرسيّة شروطها الخاصة بها من حيث الالتحاق والاستمرار من حيث المدة
والسن والدرجة والحضور والانتظام والنجاح (حسان، ١٩٨٣: ٢٣٢).

معطيات القرن الواحد والعشرين :

ويقصد بها في هذا البحث جملة التحولات السياسية والاجتماعية

والثقافية والاقتصادية التي تحصل في المجتمعات الحديثة سواء كانت تلك التحولات تتعلق بالجانب البنائي أو الجانب الوظيفي.

العولمة^(١):

يشير أحد الباحثين بأن العولمة هي: "زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع ورءوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات" (بكار، ٢٠٠٢: ١١).

ويمكن أن تعرف من خلال هذا البحث بأنها حركة تدفقية بين مختلف دول العالم تتخطى الحواجز الجغرافية والزمانية والمكانية بين الدول والشعوب سعياً للتواصل الاقتصادي والثقافي والفكري والسياسي للوصول إلى اقتصاد وثقافة وفكر موحد بين شتى البلدان العالمية.

الدراسات السابقة:

حاول عديد من الباحثين تحديد ملامح ومعطيات القرن الواحد والعشرين التي يحفل بها وسبل التعامل الأمثل مع تلك المعطيات من خلال مؤسسات المجتمع والتي يأتي في مقدمتها المدرسة فعلى المستوى الفردي فقد أجرى فؤاد وإبراهيم دراسة (١٩٩٨م) حول تفعيل سياسات التعليم الثانوي بدول العالم المعاصر في ضوء العولمة استهدفت التعرف على أهم مشكلات التعليم الثانوي والاستفادة من التجارب العالمية لإصلاح سياسات هذا التعليم في إطار الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على اختلافها، وركزت الدراسة على جوانب عديدة أبرزها تفعيل دور مراكز البحث العلمي في تحليل السياسات التعليمية، والعناية بتطبيق مبادئ المساءلة والمحاسبية، وتطبيق معايير الجودة التعليمية الشاملة وتطوير المدرسة من الداخل، ومنح المدرسة الاستقلالية، والعناية بالتميز الطلابي وبدور المدرسة الثانوية في خدمة المجتمع وتحقيق طموحات التعليم مدى الحياة.

(١) وذلك على اعتبار أن كثيراً من معطيات القرن الحادي والعشرين هي من مفرزات العولمة).

وأجرى مذكور (١٩٩٨م) دراسة عن العولمة والتحديات التربوية واستنتج من خلالها أن هناك حاجة ملحة لتنمية قيم الديمقراطية أو الشورى في التربية العربية، وتحرير التعليم من الضغوط الداخلية والخارجية، وتحديث بناء هياكل ومناهج التعليم العالي والجامعي.

كما أجرى أبو طالب (١٤٢٠هـ) دراسة حول أثر العولمة على الهوية الثقافية في العالم الإسلامي، وركزت الدراسة على مناقشة أبرز المخاطر التي تواجه الهوية الثقافية، ودور الثقافة المشتركة في تحديد الهوية الثقافية، ومفهوم العولمة وردود الفعل العالمية إزاءها.

وأجرى البلوي (٢٠٠٠م) دراسة بعنوان: "دور المعلم في عصر الإنترنت" هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور المعلم في عصر الإنترنت وما طرأ على هذا الدور من تغير، وتوصلت الدراسة إلى أن دور المعلم ينبغي أن يكون فاعلاً وشاملاً ليؤدي إلى تكامل في شخصية الطالب من خلال تعريفه بوسائل الاتصال والتقنية الحديثة وإجادة استعمالها في العملية التعليمية، إلى جانب تنمية شخصية المتعلم ليكون قادراً على الإبداع والابتكار.

وقدم الخميسي (٢٠٠١م) لمؤتمر العولمة وأولويات التربية دراسة بعنوان: "التجديد في فلسفة التربية العربية لمواجهة تحديات العولمة" هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية مراجعة تربيتنا العربية لفلسفتها وأهدافها لتواجه تحديات العولمة، وأكدت الدراسة على ضرورة وفاء التربية بعدد من الغايات مثل إكساب المعرفة وتنمية الذات وضرورة إعداد إنسان العصر لمواجهة هذه التحديات ومطالب الحياة.

وأجرى مجاهد (٢٠٠١م) دراسة بعنوان: "بعض مخاطر العولمة التي تهدد الهوية الثقافية للمجتمع ودور التربية في مواجهتها" هدفت الدراسة إلى محاولة فهم ظاهرة العولمة ثم تقديم تصور مقترح لدور التربية في مواجهة مخاطرها الثقافية، وتوصلت الدراسة إلى أن العولمة لها أبعادها ومظاهرها المختلفة، وهناك شعور بالاغتراب جراء استيراد نماذج ثقافية غريبة إلى جانب ضعف

الانتماء، وأكدت على ضرورة بلورة إستراتيجية تربوية للاستفادة من إيجابيات العولمة وتحجيم سلبياتها.

وقام كنعان (٢٠٠١م) بدراسة بعنوان: "دور التربية في مواجهة العولمة وتحديات القرن الواحد والعشرين وتعزيز الهوية الحضارية والانتماء للأمة" هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على التحديات المعيقة للتربية العربية وكيفية مواجهتها مثل الاستلاب الثقافي وهيمنة القطب الواحد مع بيان التصدي لهذه التحديات من خلال بعض المقترحات مثل تعزيز الهوية الحضارية والانتماء القومي.

وأجرى الشرقاوي (٢٠٠٢م) دراسة بعنوان: "أساليب تعزيز الهوية في مواجهة الهيمنة الثقافية" هدفت الدراسة إلى الكشف عن آليات وأساليب تعزيز الهوية العربية والإسلامية لمواجهة الهيمنة الثقافية في ضوء الرؤية المعاصرة للتعليم في زمن العولمة، وتوصلت الباحثة إلى أن الثقافة والهوية الثقافية جزء أساس من الهوية القومية، وأن تفاعل الأصالة والمعاصرة ضروري لحركة التنمية.

كما أجرى حساني (٢٠٠٤م) دراسة بعنوان: "معالم المشروع التربوي العربي في مسار العولمة" هدفت الدراسة إلى تشخيص الواقع العربي من أجل مواجهة التحديات الكبرى، وحاولت الدراسة الإجابة عن كيفية التعامل مع المد التربوي للعولمة، وكيفية توظيف المرتكزات الفاعلة في نظامنا التربوي لترقية المشروع التربوي العربي العالمي.

أما على مستوى المؤسسات فقد نظمت المجموعة الاستشارية الشمالية للبحوث السياسية في التعليم والتدريب والتي تعرف اختصاراً (NORRAG) المائدة المستديرة في سويسرا عام ١٩٩٤م لبحث القضايا العالمية المشتركة حول التربية والتعليم والبحث.

كما طرح (Delors J., 1996) تقريراً يحمل اسم التعليم ذلك الكنز المكنون (Learning the Treasure Whithn) حدد ملامح التربية الدولية في القرن الواحد والعشرين وفق أربعة مبادئ هي:

١ - التعليم للمعرفة.

٢ - التعليم للعمل.

٣ - التعليم للعيش المشترك.

٤ - التعليم للكينونة.

كما تحدث التقرير - إضافة إلى المبادئ السابقة - عن عدد آخر من القضايا المتعلقة بالتعليم مثل: التعليم مدى الحياة، ومن التعليم الأساسي إلى الجامعة، وإعداد المعلمين، والتعاون الدولي في الميدان التربوي، والتلاحم الاجتماعي في التربية.

وأعدت لجنة رئيس الوزراء في اليابان (٢٠٠٠م) تقريراً حول أهداف اليابان في القرن الواحد والعشرين، وجاء التقرير بعنوان (حدود في الداخل أو تخوم الداخل) وذلك في إشارة إلى أن الحل للمشكلات المتعلقة بالتربية والتعليم إنما تعود في أساسها إلى أسباب تتعلق بالداخل وبالتالي فإن الإصلاح لتلك المشكلات إنما يبدأ من الداخل.

وأشار التقرير إلى أن الفشل قد يحمل في طياته بذور النجاح في إشارة إلى خروج اليابان مهزومة في الحرب العالمية الثانية وأن ذلك كان من أكبر الحوافز لها لتحقيق مراتب متقدمة من التنمية والتطوير في شتى المجالات، وفي المقابل فإن حالة الازدهار والتقدم التي عاشتها اليابان في الثمانينات من القرن العشرين قد حملت بين طياتها بذور الفشل وكانت السبب في ظهور المشكلات التي يعاني من النظام التعليمي في اليابان.

كما تحدث التقرير عن مجموعة من التحديات التي تفرض على النظام التعليمي في اليابان التعامل الأمثل معها وبالتالي استثمارها وهذه التحديات هي:

١ - المتغيرات التي تحملها العولمة.

٢ - التواصل الجيد مع الآخرين على المستوى العالمي.

٣ - إتقان اللغة الإنجليزية كلغة تواصل عالمية.

٤ - إعادة النظر في أسلوب الإدارة.

وخصص مكتب التربية العربي لدول الخليج (٢٠٠٣م) للتحديات التي تواجه التربية لقاءً خلال الموسم الثقافي لعام ٢٠٠٣م وكان من أبرز المحاور التي تناولها اللقاء:

- ١ - قابلية التربية للتغير والتطوير المتناسب مع المتغيرات المحلية والدولية.
- ٢ - العولمة كمغير دولي مؤثر في المجتمعات العالمية.
- ٣ - المفاهيم التي تطرحها المتغيرات الدولية.
- ٤ - تحقيق التربية لمفهوم الهوية الثقافية في ظل المتغيرات الدولية.
- ٥ - ربط مخرجات التعليم ببرامج التنمية في البلاد العربية.

وفيما يتعلق بالمؤتمرات والندوات فقد عقد مؤتمر التربية والنظام العالمي الجديد الذي نظمته كلية التربية بجامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية عام ١٩٩٢م، كذلك نظمت إدارة البحوث والدراسات بديوان ولي العهد في أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة عام ١٩٩٦م ندوة بعنوان "العولمة: الفرص والتحديات" كما تم عقد المؤتمر السنوي الخامس عشر لكلية التربية بجامعة المنصورة بجمهورية مصر العربية بعنوان "العولمة ونظام التعليم في الوطن العربي: رؤية مستقبلية" في عام ١٩٩٨م، وبحوث ومداولات مؤتمر مستقبل الثقافة العربية في ظل العولمة الذي نظمته كلية الآداب بجامعة الزقازيق فرع بنها بجمهورية مصر العربية عام ١٩٩٨م، هذا إلى جانب ندوة مكتبة الملك عبد العزيز بالرياض عام ١٤١٩هـ بعنوان: "موقعنا في الكونية العالمية الجديدة: العولمة والفضائيات العربية"، كما نظمت جامعة البحرين ندوة عام ١٩٩٩م حول "مستقبل التربية العربية في ظل العولمة: التحديات والفرص".

تعقيب على الدراسات السابقة :

من خلال الاستعراض السابق للدراسات السابقة نلاحظ ما يلي:

- ١ - تم تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاثة أقسام: (على المستوى الفردي، على مستوى المؤسسات، على مستوى المؤتمرات والندوات) ومن ثم تم ترتيبها تصاعدياً بحسب التسلسل التاريخي لكل مستوى.

- ٢ - قلة في الدراسات العربية في مجال مستقبل التعليم المدرسي على الرغم من الأهمية الكبرى التي يحتلها هذا الموضوع.
- ٣ - غالب الدراسات السابقة التي تم استعراضها تشير إلى وجود تحديات مستقبلية تواجه التربية والتعليم.
- ٤ - كثير من الدراسات تجعل المتغيرات المعاصرة على أنها مفرزات للعولمة مثل دراسة فؤاد وإبراهيم (١٩٩٨م)، مذكور (١٩٩٨م)، أبو طالب (١٤٢٠هـ)، الخميس (٢٠٠١م)، مجاهد (٢٠٠١م)، كنعان (٢٠٠١م)، حساني (٢٠٠٤م).
- ٥ - يتضمن تقرير (Delors J., 1996) توصيفاً لما يجب أن تكون عليه التربية في القرن الواحد والعشرين من خلال ذكره لأهم القضايا التي يجب أن يتم التركيز عليها.
- ومن خلال الاستعراض السابق للدراسات السابقة نجد أهمية هذا البحث في كونه يسعى للإفادة من المعطيات والتحديات التي تناولتها تلك الدراسات بشكل مركز في محاولة تقديم تصور مستقبلي للتعليم المدرسي في البلدان العربية.

الإطار النظري

أولاً: التعليم المدرسي (المدرسيّة)

١-١ مفهوم التعليم المدرسي:

لقد أصبح التعليم المدرسي في الوقت الراهن ذا كيان مستقل وأهداف ومسؤوليات محددة تهدف إلى إعداد أفراد المجتمع للحياة الاجتماعية والإسهام الفاعل في تقدم مجتمعهم وتطويره، وبالتالي يمكن أن يعرف التعليم المدرسي بأنه: "مجموعة برامج لمؤسسات متخصصة تحكمها لوائح، وتضبطها شروط، يتفرغ لها تلاميذ ومعلمون، لتحقيق أهداف محددة، تنتهي بشهادة رسمية" (حسان، ١٩٨٣: ٢٣٢).

"كما يرى أحد الباحثين بأن التعليم المدرسي هو تعليم يأخذ أشكالاً مؤسسية ويتم إنشاؤه لغايات تربوية ويقوم بالعمل فيها مختصون" (الخميسي، ٢٠٠٥: ٧٥).

١ - ٢ العوامل التي أسهمت في تطور التعليم المدرسي:

هناك عديد من العوامل التي أسهمت بشكل فاعل في تطور التعليم المدرسي ومن أبرز تلك العوامل (البكر، ٢٠٠٥: ٢٦):

- ١ - تعقد الحياة الاجتماعية وتعدد الواجبات والحقوق المتعلقة بأفراد المجتمع.
 - ٢ - تراكم التراث الثقافي بحيث أصبح من الضرورة بمكان نقل هذا التراث بصورة منظمة من جيل إلى جيل داخل المجتمع الواحد.
 - ٣ - ضرورة تنقية التراث الثقافي وذلك نتيجة اتصال واحتكاك الثقافات العالمية ببعضها بعضاً مما ترتب عليه انتقال بعض العناصر الثقافية من ثقافة لأخرى وقد تصطدم تلك العناصر الثقافية بعناصر ثقافية مما يستلزم تدخل التعليم المدرسي في عملية تنقية التراث الثقافي.
 - ٤ - الحاجة إلى التخصص الدقيق وتقسيم العمل وتطبيق أساليب العمل والإنتاج الحديثة.
 - ٥ - انتشار الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
- التعليم المدرسي التقليدي (المدرسيّة التقليدية):

١ - ٣ أنماط التعليم المدرسي:

أولاً - التعليم المدرسي التقليدي (المدرسيّة التقليديّة):

وهو أقدم الأنماط المدرسية التي عرفت البشرية وفي هذا النمط تكون المادة التعليمية محور العمل المدرسي وهدفه وغايته، وعلى الطلاب في هذا النمط من التعليم أن يحفظوا ويعرفوا ويرددوا ما يفرض عليهم من معلومات

دون العناية بتطبيقها، فليس التطبيق مهماً بل المهم هو حفظ المعلومات، ويعود هذا النمط في أساس نشأته إلى الفلسفة المثالية وتمجيدها للعقل ولعالم المثل في مقابل العالم المادي المحسوس.

ثانياً - التعليم المدرسي التقدمي (المدرسية التقدمية):

ويوجه هذا التعليم عناية أشمل إلى نمو الطالب والاهتمام بكل جوانب شخصيته العقلية والروحية والجسدية والعاطفية والاجتماعية، بحيث يصبح الطالب أكثر نضجاً وتفتحاً وأكثر امتلاكاً لوسائل العلم والتعليم وأدواتهما ومناهجهما وطرائقهما، وهو ما يجعل الطالب منتجاً للفكر قادراً على معرفة جيدة من رديئه، والتعليم المدرسي التقدمي لا يهمل العلم ولا التعليم لكنه يهتم بشكل كبير بالعلم والأثر المترتب عليه، لأنه يجعل المادة العلمية وسيلة لتحقيق الأثر المطلوب فتكون النتيجة والأثر هي الهدف وليس حفظ المعلومة.

والتعليم المدرسي التقدمي يجعل من التلميذ محور اهتمامه خلافاً للتعليم المدرسي التقليدي الذي يجعل محور اهتمامه خارج المتعلم بحيث تكون المناهج والطرائق في التعليم المدرسي التقدمي تدور حول المتعلم فتخدم حاجاته واهتمامته في إطار حاجات واهتمامات المجتمع، كما أن التعليم المدرسي التقدمي يهتم بدرجة كبيرة بالتطبيق والعمل.

ويعود هذا النمط في أساس نشأته إلى الفلسفة الواقعية التي تجعل من الواقع المحسوس محور الاهتمام من حيث معرفة القواعد والقوانين التي تقف خلفه.

ثالثاً - التعليم المدرسي المجتمعي (المدرسية المجتمعية):

وهو التعليم المدرسي الذي يدور نشاطه حول المجتمع ويتخذ منه مادة للدرس وتشقق مناهجه ومقرراته من أوضاعه ومشكلاته، وتسعى العملية التربوية نحو تخليص المجتمع من مشكلاته وتطهير البيئة من كل ما يسيء إليها.

ويعود هذا النمط في أساس نشأته إلى الفلسفة البرجماتية واهتمامها بالمنفعة والنتيجة المترتبة على الفعل، بالإضافة إلى تركيزها على مشكلات المجتمع المتغيرة من حين لآخر، ومراعاتها لحاجات وميول الطلاب (متولي وآخرون، ١٩٩٨).

١ - ٤ معايير جودة التعليم المدرسي:

- ١ - الجمع بين الأصالة والمعاصرة.
- ٢ - إتاحة مساحات واسعة من النقد لكافة أطراف العملية التعليمية.
- ٣ - تطبيق الطرق والأساليب التربوية الحديثة.
- ٤ - التطوير المستمر للمناهج ولأساليب التقويم.

١ - ٥ المدرسية واللامدرسية:

وجه بعض الباحثين مجموعة من الانتقادات للتعليم المدرسي (المدرسيّة) وكان من أبرز تلك الانتقادات هو أن القيود الكبيرة والأنظمة واللوائح الموجودة في التعليم المدرسي أدت إلى تسرب مبدعين ومبتكرين، وقمع وإخماد إمكانات نتيجة تلك القيود والشروط، ويؤكد ذلك ما أشارت إليه إحدى الدراسات التي ذكرت أن الطلاب ذوي المواهب والقدرات يقعون في إحراج كبير بين الإبداع والابتكار من جهة و التقديرات والقيود الدراسية من جهة أخرى، وهذا ما دعى بعض الباحثين إلى الدعوة لمراجعة التعليم المدرسي، ثم تمخض عن تلك الدعوات والانتقادات تيّار جديد يعرف بتيار اللامدرسية، وأضحى لهذا التيار منظرون ومناصرون (علي، ١٩٩٥).

ثانياً - معطيات القرن الواحد والعشرين وانعكاسها على التعليم المدرسي:

إجابةً على التساؤل الثاني من تساؤلات البحث فإن الباحث سيقوم باستعراض أبرز معطيات القرن الواحد والعشرين من خلال النقاط التالية:

- أ - أبرز معطيات القرن الواحد والعشرين.
- ب - الواقع العربي في مقابل معطيات القرن الواحد والعشرين.

ت - تأثير تلك المعطيات على التعليم المدرسي في البلدان العربية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعطيات ليست بالضرورة متضامنة ومتناسقة كما أنها ليست قضاءً وقدرًا حتى لانقع في فخ الحتمية، وهذا يعني أن مدى تأثيراتها في تشكيلها لمؤسسات القرن الواحد والعشرين وخصوصاً المؤسسة المدرسية يعتمد إلى حد كبير على دور الإرادة وقوتها والفعل والاختيار للأفراد والدول والمجتمعات، وبالتالي فهناك مساحة كبيرة لإرادة وتخطيط الأفراد والدول في التأثير على مسار هذه المعطيات وقوتها.

٢ - ١ التقدم العلمي والتكنولوجي وتأثيره على مستقبل التعليم المدرسي:

في تقدير كثير من المختصين أن الثورة العلمية وتقانة المعلومات والاتصالات ستكون الطاقة المولدة والمحركة للقرن الواحد والعشرين في كل سياقاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية، فمنذ بداية التسعينات بدأت هذه الثورة العلمية والتكنولوجية تحدث تغيرات أساسية في الطريقة التي ينظر الناس بها إلى أدوارهم وإلى أسلوب التعامل مع بعضهم بعضاً، وإلى التعامل مع الأحداث القريبة والبعيدة، فالتفكير العلمي أضحى أسلوباً للحياة والتعامل لتسيير الأمور العامة والخاصة، والعلم والمعرفة والمعلومات أصبحت وبشكل متزايد أساس القوة والغنى والتقدم على المستوى الفردي والدولي، فالقوة والغنى والتقدم تقاس الآن بمقياس واحد وربما وحيد وهو الاندماج في الحضارة العلمية والأخذ بمعطيات الثورة العلمية والمعلوماتية.

ومن أبرز جوانب الثورة العلمية والمعلوماتية هو الجانب الخاص بالتطور في عالم الحاسوب، إن عالم الحاسب الآلي لا يزداد سرعة وكفاية وحسب بل يزداد تخصصاً ورخصاً وصغراً وانتشاراً واستخداماً بين أفراد المجتمع.

ويشير الباحثون إلى أن هذا التطور الكبير في مجال التكنولوجيا والعلوم التطبيقية كان له دور كبير في إحداث هذا التقارب بين دول العالم، خصوصاً وأن المعرفة التكنولوجية أصبحت تتغلغل في مختلف مجالات الحياة، أولها في وسائل النقل والمواصلات.

ومن أبرز الحقائق التي يمكن الإشارة إليها في هذا المجال (بوقحوص، ٢٠٠٠: ٥٧-٥٨) ..

١ - إن ٩٠٪ من تكنولوجيا القرن الواحد والعشرين لم تكتشف بعد، وهي أضعاف ما تم اكتشافه في القرن العشرين.

٢ - هناك دور متزايد للمعلومات والإبداع البشري في إحداث ثورة في مجالات التكنولوجيا الحيوية والميكروإلكترونية، والمواد المختلفة، والمواصلات الفائقة.

٣ - هناك تزايد في استخدام الطاقة والعودة للطاقة النووية، وظهور مشكلات بيئية جديدة مصاحبة لزيادة استخدام الطاقة وتزايد السكان وسرعة الانتقال.

٤ - هناك اهتمام متزايد في تصغير الدوائر المتكاملة وإنتاج محركات بأقطار متناهية في الصغر.

٥ - تزايد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي، وأجهزة الحقيقة الافتراضية بقصد وضع اختبارات وتصورات لا يمكن التنبؤ بها.

وبالتالي يمكن القول بأن العالم اليوم يشهد تطوراً تكنولوجياً هائلاً في مختلف المجالات والميادين العلمية، وقد كان لهذا التقدم التكنولوجي أثر كبير وواضح على التغيرات السريعة التي حدثت في عصر العولمة وساهمت بصورة واضحة في تسهيل التطورات الكبيرة التي حدثت في الأسواق العالمية وسهولة الاتصالات والمواصلات.

وفي مجال تقنية الاتصالات، فالحديث عن القرية الإلكترونية بات أقرب للواقع منه للخيال العلمي، فنحن من جهة في عصر يطلق عليه بالعصر التلفزيوني الفضائي، يتحكم فيه عدد قليل من مالكي الإمبراطوريات الإعلامية في العالم، ويتخذ من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا مركزاً له، فمنظومات المحطات التلفزيونية الفضائية التي أصبح من اليسير الحصول عليها من قبل شعوب العالم والتي أصبحت حالياً تتوافر بأسعار في متناول أغلب أفراد

المجتمع، كما أن هذه المنظومات أصبحت تبث موادها الإعلامية على مدار الساعة وبلا توقف، كما أن السمة الغالبة لتلك المواد الإعلامية هي الثقافات والقيم والرؤى المتعلقة بالشعوب الغربية (إبراهيم، ٢٠٠١، ص ١٦).

وعلى الرغم من المستويات العالية التي تحرزها الدول المتقدمة في مجالات المعرفة نجد أن بعض التقارير تشير إلى أن نسبة استخدام وسائل الإعلام هي الأقل في العالم العربي مقارنةً بالمستوى العالمي، كما أن (١,٦ ٪) من العرب لديهم إمكانية استخدام الإنترنت بالمقارنة مع (٦٩ ٪) في بريطانيا، و(٧٩ ٪) في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن هناك (١٨) كمبيوتر لكل ألف شخص عربي مقابل (٧٨) جهاز كمبيوتر لكل ألف شخص في العالم (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٢).

كما نجد أن عدد مراكز البحث العلمي في البلدان العربية قليلة جداً مقارنةً بدول العالم المتقدمة والتي تشير الإحصاءات الصادرة منها إلى كثرة مراكز البحث العلمي، وتنوع المظلات التي تنضوي تحتها هذه المراكز البحثية، وبين الجدول التالي عدد مراكز البحث العلمي التي تقع خارج الجامعات في البلدان العربية:

جدول (١)

عدد مراكز البحث العلمي (خارج الجامعات) في البلدان العربية

عدد مراكز البحث العلمي (خارج الجامعات) في البلدان العربية (٢٠٠٠م)	
الدولة	العدد
الجزائر	٣٠
البحرين	١
جيبوتي	١
مصر	٣٧
الأردن	٩
الكويت	٥
موريتانيا	٣

تابع/ جدول (١)

عدد مراكز البحث العلمي (خارج الجامعات) في البلدان العربية

عدد مراكز البحث العلمي (خارج الجامعات) في البلدان العربية (٢٠٠٠م)	
الدولة	العدد
المغرب	١٦
عمان	٢
قطر	٣
السعودية	٧
السودان	١٤
سوريا	١٥
تونس	٢٤
الإمارات	٣
اليمن	٩

❖ المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢م.

حيث نلاحظ من الجدول السابق أن غالب الدول العربية تمتلك أقل من (١٠) مراكز بحثية تقع خارج الجامعات، ويؤدي انخفاض مراكز البحث إلى غياب توافر بيئة مناسبة للباحثين تساهم في صقل إبداعاتهم وتحويلها إلى واقع ملموس، ولعل ذلك ما يفسر لنا انخفاض عدد براءات الاختراع التي يسهم بها الباحثون العرب كما يتضح ذلك من الجدول التالي:

جدول (٢)

عدد براءات الاختراع المسجلة في الولايات المتحدة من بلدان عربية

عدد براءات الاختراع المسجلة في الولايات المتحدة من بلدان عربية خلال الفترة ١٩٨٠م - ٢٠٠٠م	
الدولة	العدد
البحرين	٦
مصر	٧٧

تابع/ جدول (٢)

عدد براءات الاختراع المسجلة في الولايات المتحدة من بلدان عربية

عدد براءات الاختراع المسجلة في الولايات المتحدة من بلدان عربية خلال الفترة ١٩٨٠م - ٢٠٠٠م	
الأردن	١٥
الكويت	٥٢
عمان	٥
السعودية	١٧١
الإمارات	٣٢
اليمن	٢

❖ المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢م.

وفيما يتعلق بآثار ثورة العلم والمعلومات والاتصال على التربية والتعليم فإنها متعددة وهائلة فالانفجار المعرفي المتمثل في الزيادة الكمية والنوعية في المعرفة وفروعها يحتم على المؤسسات التعليمية أن تعيد النظر في أسس اختيار المناهج وتخطيطها وبنائها وكذلك المحتوى الدراسي وأساليب التعامل مع المعرفة من حيث طرق تدريسها وأسلوب تعامل التلاميذ والمعلمين معها.

أما من حيث تأثير تقنية المعلومات على المنهج الدراسي فمن المعروف أن الوسائل متعددة الوسائط تمكن المدرسين من إنتاج المنهج الدراسي الجماعي وفقا للمواصفات الفردية داخل مجموعات طلابهم أي أن التعليم الجماعي وفقا للخصائص الفردية للمتعلمين سيصبح ممكناً.

ومن جانب آخر فإن تقنية المعلومات أسهمت في جعل التعليم متاحا أمام الطلاب غير المنتظمين في مختلف أنحاء العالم وسوف يكون بإمكان الناس في أي مكان الحصول على أفضل الدورات الدراسية التي يدرّسها مدرسون أكفاء وسيجعل طريق المعلومات السريع تعليم الكبار بما في ذلك التدريب المهني ودورات التطوير المهني متاحا بصورة أكثر فاعلية وسهولة.

أما فيما يتعلق بتأثير تقنية المعلومات على المعلمين من حيث أدوارهم ومهامهم فإن هناك تخوفاً يتردد على ألسنة الكثيرين من أن التقنية سوف تحل محل المدرسين غير أن ذلك لن يحدث، فطريق المعلومات السريع لن يحل محلهم، أو يحجم أهمية أية من الكفايات التعليمية الإنسانية التي تحتاج إليها المجتمعات الإنسانية من أجل تحديات الغد ذلك أن المعلم يفترض أن يتطور دوره من مجرد ناقل للمعلومات إلى إكساب الطلاب مهارات الوصول للمعرفة والحصول عليها تماشياً مع التطور المعرفي السريع.

٢ - ٢ المعطيات الاقتصادية وتأثيرها على مستقبل التعليم المدرسي:

في بداية العقد الأخير من القرن العشرين شهد العالم موجة جديدة أطلق عليها اسم العولمة الاقتصادية، وبمرور الزمن تزايدت الدعوة لها حيث بدأت ملامح ومرجعيات وخصائص هذه الظاهرة تتسارع لتشكل الهندسة الجديدة لاقتصاد القرن الواحد والعشرين.

ومنذ الربع الأخير من القرن العشرين بدأت مجموعة من التغيرات الاقتصادية تحدث في العالم وبدأت معالمها تتضح وتتلور تدريجياً في تحولين رئيسيين:

الأول: التحول في قاعدة النشاط الاقتصادي، وهذه تتمثل في التحول السريع الذي حدث في الدول الصناعية، من اقتصاد يركز على الصناعة و الزراعة، إلى اقتصاد يعتمد على الخدمات والمعلومات والمعرفة، وتشهد الدول النامية التحول نفسه ولكن بسرعة أقل.

الثاني: ويتمثل في عولمة الاقتصاد حيث أخذ النشاط الاقتصادي يستقل عن الدولة القومية والاقتصاد الوطني (علي، ٢٠٠٠).

إن العولمة الاقتصادية كظاهرة لتطور النظام الرأسمالي تعني الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات متنافسة ومتمركزة على الذات، إلى الاقتصاد العالمي القائم على النظم الاقتصادية والمؤسسات الاقتصادية الكونية وعلى سلطة القرار الاقتصادي الكوني.

لذا فإن العولمة بهذا المعنى تصنف ضمن مرحلة متقدمة من مراحل تطور الرأسمالية بما يهدف إلى تحقيق وحدة العالم الاقتصادية، منظوراً إليها من وجهة نظر الرأسمالية كنظام اقتصادي عالمي قائم على آليات السوق الرأسمالية كعلاج شاف لكل مشاكل الكون الاقتصادية، أي بمعنى تحقيق الطابع العالمي للرأسمالي كنظام اقتصادي عالمي متكامل.

كما أن العولمة الاقتصادية بهذا الشكل إطار ظاهره فيه الشراكة، وجوهره يركز على التنافس المتمثل في المعايير القياسية العالمية والقدرة الإنتاجية والإبداع في تجويدها وتحسينها وتسويقها، ومن ثم تزايدت أهمية تنمية الموارد البشرية كعنصر أساسي ليس للتنمية الاقتصادية فقط بل أيضاً للقدرة التنافسية على الصعيد الدولي، وتعد التنشئة والتعليم المدرسي شكلين أساسيين من الأشكال التي يركز عليها في جعل المجتمعات أكثر قدرة على المنافسة لأنه من الصعب على المنافسين أن محاكاتها وهي تسهم بعناصر خارجية إيجابية في صورة رصيد متزايد من الأفكار والمعلومات والقدرات الإبداعية وتتيح إمكانية التجديد والتحسين المستمرين فضلاً عن القيم والمواقف وأنماط السلوك التي لها دور جوهري في تحديد سرعة وشكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية (نافع، ١٤٢١هـ).

فالمجتمعات الإنسانية تعيش في عصر يشهد تحرير التجارة المزيد من التنافس على صعيد العالم، ولقد بات من الواجب على منتجي السلع والخدمات التجارية أن يعملوا في سوق عالمية تتجاوز فيها المنافسة الحدود الوطنية، ونشأ عن تقليص الحواجز التجارية بين الأمم مزيداً من الترابط بينها، مما جعلها أكثر تأثراً بالصدمات الاقتصادية.

وفيما يتعلق بالواقع العربي فقد بلغ إجمالي الناتج المحلي لكل البلدان العربية في عام ١٩٩٩م ما مقداره ٥٣١,٢ بليون دولار أمريكي كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي العربي من ٢٥٦,٧ بليون دولار عام ١٩٧٥ م إلى ٤٤٥,٧ بليون دولار عام ١٩٩٨م بمتوسط معدل نمو سنوي خلال نفس الفترة ٤,٤٪ في الوقت

الذي بلغ فيه متوسط الناتج العالمي ٢,٩ ٪، كما بلغ معدل رأس المال الثابت المتكون إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٢٤,٦ ٪ خلال ربع القرن الماضي، ويتضح من تلك الفترة توازن نمو الناتج المحلي الإجمالي مع معدلات الاستثمار حيث بلغ معدلها ٢٧,٣ ٪ من (١٩٧٥ - ١٩٨٠ م) و ٢٥,١ ٪ من (١٩٨٠ - ١٩٩٠ م) و ٢١,٩ ٪ من (١٩٩٠ - ١٩٩٨ م) لكن مستويات كفاءة الاستثمار مقارنةً بالعالم تشير إلى أنها معدلات منخفضة، مما يعني ضعف في إنتاجية رأس المال، ويرجع ذلك إلى ضعف إنتاجية الفرد التي قلت عن مثيلتها في الدول النامية (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢).

وتسهم النظم التعليمية المتطورة في دعم الاقتصاد إيجاد صادرات عالية التقنية تتسم بالطلب العالمي المتنامي عليها وذلك من خلال توفير بيئة مناسبة وكوادر بشرية مؤهلة، وعند تأمل صادرات البلدان العربية نجد أن الصادرات عالية التقنية تسجل نسباً منخفضة من بين مجمل الصادرات حيث يبل كما يتضح ذلك من خلال الجدول التالي: متوسط تلك الصادرات (٣,٣ ٪) من إجمالي صادرات السلع في البلدان العربية كما يتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (٣)

الصادرات عالية التقنية لدى البلدان العربية

الصادرات عالية التقنية (كنسبة مئوية من إجمالي صادرات السلع)	
الدولة	النسبة
الجزائر	١ ٪
البحرين	٢ ٪
مصر	٠,٦ ٪
الأردن	٥,٢ ٪
الكويت	١ ٪
لبنان	٢,٤ ٪
المغرب	١٠,١ ٪
عمان	٢,٢ ٪

تابع/ جدول (٣)

الصادرات عالية التقنية لدى البلدان العربية

الصادرات عالية التقنية (كنسبة مئوية من إجمالي صادرات السلع)	
الدولة	النسبة
قطر	١,٢ %
السعودية	١,٣ %
سوريا	١ %
تونس	٤,٩ %
الإمارات	١٠,٢ %

❖ المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٥م

ولا شك أن لهذه المعطيات الاقتصادية تأثير في تشكيل معالم مجتمع القرن الواحد والعشرين وسيكون لهذه المعطيات الاقتصادية تأثيرات أساسية خاصة على التعليم المدرسي، فانحسار دور الدولة الاقتصادي والتوجه نحو الخصخصة سيؤثر على تمويل التعليم، وسوف يزداد دور القطاع الخاص في هذا المجال، كما أن الدولة أصبحت تنظر إلى التعليم نظرة اقتصادية بحتة من حيث تكلفته وتحمل نفقاته، حيث شرعت كثير من الدول في تحميل الأفراد جزءاً من تكلفة التعليم، وبدأت كذلك تعتمد على القطاع الخاص في إقامة المؤسسات التعليمية.

وهناك جانب آخر لتأثير المعطيات الاقتصادية على المؤسسات المدرسية، وهذا يتصل بالاتجاه نحو وضع نظام عالمي لتقويم المؤهلات، ووضع نظم لتحديد المستويات التعليمية، تمكن من توافق النظام التعليمي من حيث مخرجاته مع مبدأ حرية العمل وانتقال الأفراد بين الدول، وأدت كذلك المعطيات الاقتصادية إلى ظهور بعض التوجهات لإدخال تغييرات في مناهج التعليم حتى تصبح هذه المناهج مساندة للعمولة الاقتصادية، فلقد بدأت كثير من الدول تهتم بما يسمى الدراسات الدولية والدراسات المتصلة بالثقافات والمجتمعات الأجنبية وبتعلم اللغات الدولية الأكثر انتشاراً، وأصبحت هذه تمثل

جزءاً معتبراً في معظم مناهج التعليم العام والعالي وذلك على اعتبار أن خريجي المؤسسات التعليمية متاح لهم العمل في أي منطقة من مناطق العالم الأمر الذي يتطلب إعدادهم ثقافياً ولغوياً للتعامل مع الواقع الثقافي واللغوي الذي سيعملون فيه.

٢ - ٣ المعطيات الثقافية وتأثيرها على مستقبل التعليم المدرسي:

أدت الأوضاع الاقتصادية الجديدة وما رافقها من انفتاح كبير على الخارج، لبدء برامج التنمية والتحديث بدءاً من قدوم الشركات الأجنبية، فاستقدام الخبرات والعمالة الوافدة بأعداد كبيرة مروراً بتدفق التكنولوجيا في سيل هائل من الأجهزة الكهربائية والإلكترونية، وانتشار وسائل الاتصال الحديثة كالفضائيات والإنترنت، إضافة إلى السفر للخارج، والبعثات التعليمية، هذه وغيرها من معطيات ساهمت في كسر احتكارية التوجيه المحلي، وأصبح التكوين الثقافي للأفراد والفئات الاجتماعية يخضع لمصادر توجيه متعددة، وكان من الطبيعي أن تتسرب بعض الثقافات الأجنبية للداخل، بما يضعف من تأثير مصادر التوجيه المحلية (إبراهيم، ٢٠٠١).

كما أن هذه المعطيات قد يكون لها دور في إزالة الحدود والفواصل الثقافية كما نجحت في إزالة الحدود الطبيعية والجغرافية، وإيجاد وحدة جغرافية تفرضها ثورة العلم، ونظم الاتصال، كما أن وحدة المفاهيم والقيم أسهمت في التخفيف من الهوة السحيقة التي تفصل بين عقول البشر في شتى بلدان العالم ومكونهم نظراً لاختلاف عقائدهم وخلفياتهم الفكرية والثقافية وواقعهم الاجتماعي والحضاري المعاش.

وعند مطالعة الواقع العربي نجد أن بعض التقارير تشير إلى أنه على الرغم من انتشار الفضائيات فإن نسبة وسائل الإعلام لعدد السكان هي الدنيا في العالم العربي قياساً بالمستوى العالمي، كما أن أكثر من ٧٠٪ من قنوات التلفاز العربية - وعددها نحو ١٢٠٠ قناة - تخضع لإشراف الدولة التي تملك أيضاً وكالات الأنباء، كما تشير تلك التقارير إلى أنه نتيجة لذلك فإن أكثرية

نشرات الأخبار والمواد الإعلامية المذاعة هي نشرات رسمية وسلطوية الطابع وهزيلة المضمون، وتكاد تقتصر على الأنباء الرسمية وأنشطة كبار رجال السياسة، وقلما تحمل معلومات أو أخبارا تغذي المعرفة النافعة للناس، أو تهم أغليبيتهم أو تعنى بشئونهم، وهو أمر لا يساعد على توسيع مداركهم ووعيهم أو تكوين وجهة نظر حيال الأحداث الجارية، سواء كانت قضايا وطنية أو إقليمية أو دولية (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣).

كما أن متوسط الكتب المترجمة لكل مليون شخص من العرب أقل من كتاب واحد فقط؛ بينما بلغ في المجر (٥١٩) وفي أسبانيا (٩٢٠) على الرغم من إلمام نسب كبيرة من أفراد المجتمعات العربية بالقراءة والكتابة كما يتضح ذلك من الجدول التالي:

جدول (٤)

معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين في البلدان العربية

معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين (كنسبة مئوية من الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر) (٢٠٠٥)	
الدولة	النسبة
الجزائر	٦٩,٩٪
البحرين	٨٦,٥٪
مصر	٧١,٤٪
الأردن	٩١,١٪
الكويت	٩٣,٣٪
ليبيا	٨٤,٢٪
موريتانيا	٥١,٢٪
المغرب	٥٢,٣٪
عمان	٨١,٤٪
فلسطين	٩٢,٤٪
قطر	٨٩٪
السعودية	٨٢,٩٪

تابع/ جدول (٤)

معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين في البلدان العربية

معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين (كنسبة مئوية من الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر) (٢٠٠٥)	
الدولة	النسبة
السودان	٦٠,٩%
سوريا	٨٠,٨%
تونس	٧٤,٣%
الإمارات	٨٨,٧%
اليمن	٥٤,١%

❖ المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥م.

من الجدول السابق نلاحظ ان متوسط معدلات المعرفة بالقراءة والكتابة بين الأفراد في البلدان العربية يبلغ (٧٢,٥%) وهي نسبة مقبولة إذا عرفنا أن القراءة والكتابة تعد من جملة العوامل التي تسهم في ربط الفرد وزيادة تفاعله وتواصله مع الآخرين سواء في مجتمعه الذي يعيش فيه أو مع المجتمعات الخارجية الأخرى، وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع في نسب معدلات المعرفة بالقراءة والكتابة بين الأفراد في البلدان العربية.

كما أن للتغيرات الثقافية الأثر الكبير في تشكيل مجتمع القرن الواحد والعشرين ومن ثم معالم وتوجيهات المؤسسات التعليمية فتورة الاتصالات والمعلومات وعولمة الاقتصاد والسياسة أدت إلى تغيرات ثقافية وقيمة، تزداد كل يوم وتيرتها وتأثيرها على كل المجتمعات في العالم، وستشكل هذه إحدى أهم التحولات والتغيرات التي أثرت وستؤثر في تشكيل مجتمع القرن الواحد والعشرين ومن ثم معالم وتوجيهات المؤسسات التعليمية، فتورة الاتصالات والمعلومات أخذت تشكل وتتحكم بشكل كبير في تكوين الأفكار والأذواق والأزياء الثقافية والفنون والقيم الأخلاقية والجمالية.

وبدأت الدعوة إلى الالتزام بما يسمى بالمبادئ والمعايير الدولية الثقافية والأخلاقية، ولعل ما عقد من مؤتمرات ولقاءات عالمية في مجال الثقافة، والمرأة

وحقوق الإنسان والعلاقات الاجتماعية؛ وحول استخدامات الهندسة الوراثية، توضح التنامي والبروز لواقع ثقافي وقيمي جديد، ولهذا تأثير ليس فقط على التوجه العام لمجتمعات القرن الواحد والعشرين وإنما بشكل أكبر على المؤسسة المدرسية التي ظلت منذ قيامها تلعب دوراً رئيساً في عملية التنشئة الثقافية والأخلاقية والاجتماعية، كما أن النمو المتزايد لتأثير وسائل الإعلام والاتصالات ولقوى الاقتصاد في تحديد ونشر القيم الأخلاقية والثقافية سيكون له تأثيرات أساسية على الدور الذي تقوم به المؤسسة المدرسية في نقلها أو تكوينها أو تغييرها لهذه القيم كجزء من ثقافة المجتمع.

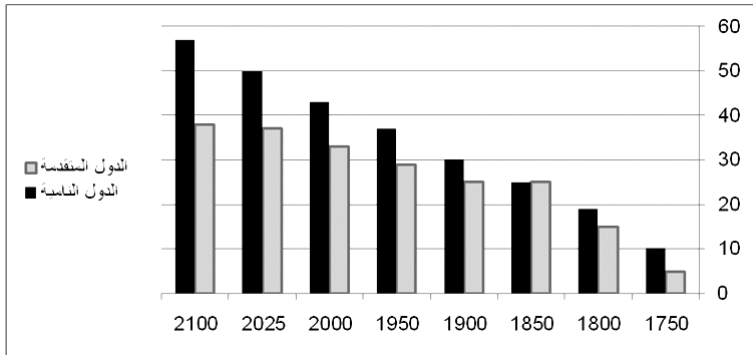
٢ - ٤ المعطيات الاجتماعية والديمقراطية وتأثيرها على مستقبل التعليم المدرسي:

ثمة رهان كبير لدى نخبة من الاستراتيجيين والمفكرين في الغرب على وصول شعوب العالم إلى قناعة بجدارة النموذج الغربي، بمعنى جدارة الحياة الغربية كما تنقل عبر الشاشة، وقد سمعنا عن الدعوات المتكررة للبلدان الشرقية من قبل مفكري الغرب بأن تحذو هذه البلدان حذو خصمها التاريخي وتمثل سيرته، في التأسيس للبنات المجتمعات المدنية وإقامة المؤسسات الديمقراطية، والتوسل بخيار اقتصاد السوق، ونقد الأيديولوجيا المسيطرة والتخلي عنها لحساب الليبرالية الغربية، وتبديل النظم السياسية (إبراهيم، ٢٠٠١).

لذا فقد شهدت دول العالم خلال العقدين الماضيين تغيرات أساسية في العلاقات والقيم الاجتماعية مثلت بداية جديدة ربما تؤدي خلال القرن الواحد والعشرين إلى إعادة هيكلة للبناء والأنساق الاجتماعية في كل دول العالم، فبتأثير من الإعلام العالمي ونمو وظهور المجتمعات متعددة الثقافات نتيجة لحركة النزوح والهجرات السكانية داخل المجتمعات وبينها، وتغير في المفاهيم المتصلة بالأسرة والمنزل ودور الشباب ودور كبار السن ودور المرأة والعلاقات الاجتماعية وسيؤدي ذلك إلى نشأة واقع جديد للهيكل والنسق الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية، فالأسرة التقليدية من حيث بنيتها وعلاقاتها ووظيفتها وأدوار الأفراد فيها في

تغير مستمر، وهذا يعني إعادة النظر في دورها في عملية التنشئة الاجتماعية، فقد بدأت أجهزة المجتمع تتولى كثيراً من جوانب التنشئة والرعاية الاجتماعية التي كانت تقوم بها الأسرة، كما أن كثيراً من الأدوار التي كانت تقوم بها أجهزة المجتمع في السابق أصبحت تتولاها الأسرة، كما أن دور المرأة قد تغير في كل المجتمعات حتى في المجتمعات المحافظة الأمر الذي أحدث تأثيرات سلبية وإيجابية في الأسرة، وفي عالم العمل والعلاقات الاجتماعية.

ومن الناحية الديمغرافية نلاحظ أن الزيادة في النمو السكاني التي حدثت منذ منتصف القرن العشرين بسبب التحسين والتطور في الطب والرعاية الصحية، ستشهد خلال القرن الواحد والعشرين ارتفاعاً ملحوظاً كما في الشكل البياني التالي والذي يوضح الزيادة في سكان العالم (للفترة من ١٧٥٠-٢١٠٠).



❖ المصدر: علي، ٢٠٠٠م.

شكل (١)

الزيادة في سكان العالم حتى عام ٢١٠٠م

وفي الوطن العربي فقد بلغ عدد سكان الوطن العربي عام ٢٠٠٠ حوالي ٢٨٠ مليون نسمة، حيث أصبح يشكل ٥٪ من سكان العالم حيث تضاعفت هذه النسبة تقريباً على مدى السنوات الخمسين الأخيرة بفعل ارتفاع نسب النمو السكاني لدى غالب البلدان العربية، ويوضح الجدول التالي نسب النمو السكاني السنوي في الدول العربية:

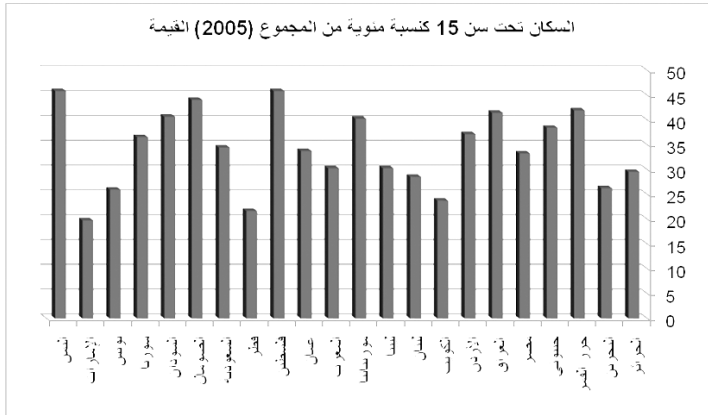
جدول (٥)

متوسط معدل النمو السنوي للسكان في البلدان العربية

متوسط معدل النمو السنوي للسكان (٢٠٠٥م)	
الدولة	النسبة
الجزائر	١,٥ ٪
البحرين	١,٦ ٪
مصر	١,٨ ٪
العراق	٢,٤ ٪
الأردن	٢,١ ٪
الكويت	٢,٤ ٪
ليبيا	١,٨ ٪
موريتانيا	٢,٧ ٪
المغرب	١,٤ ٪
عمان	١,٩ ٪
فلسطين	٣ ٪
قطر	٢,٣ ٪
السعودية	٢,٣ ٪
الصومال	٢,٩ ٪
السودان	١,٩ ٪
سوريا	٢,٣ ٪
تونس	١ ٪
الإمارات	٢,٧ ٪
اليمن	٣,١ ٪

❖ المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥م.

وإذا نظرنا للتوزيع الجغرافي والعمرى والنوعى للسكان نجد أن نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً تبلغ حوالي (٣٠٪) من مجمل السكان وذلك كمتوسط للدول العربية كما يظهر ذلك من خلال الشكل التالي:

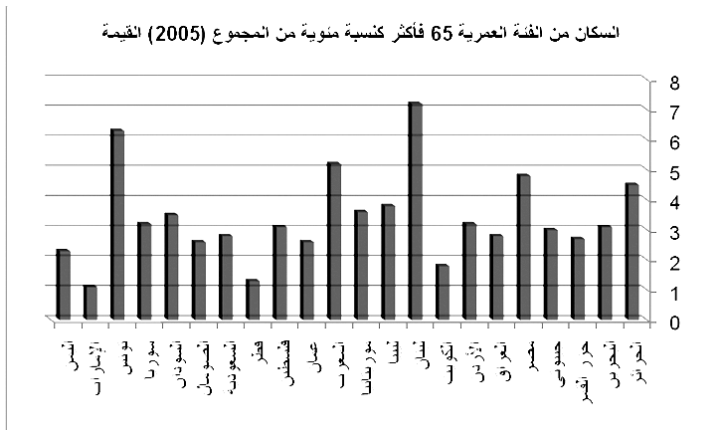


❖ المصدر: البنك الدولي مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٥م.

شكل (٢)

السكان تحت سن ١٥ في البلدان العربية

أما كبار السن - خمسة وستون عاماً فأكثر- في المجتمعات العربية فتبلغ نسبتهم ٦٪ فقط من جملة السكان كمتوسط للدول العربية كما يتضح ذلك من الشكل التالي:



❖ المصدر: البنك الدولي مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٥م.

شكل (٣)

السكان فوق سن ٦٥ في البلدان العربية

ومن خلال الشكّلين السابقين يمكن أن نلاحظ ظاهرة فتوة المجتمعات العربية، وهذه الظاهرة هي ما يطلق عليها ظاهرة فتوة السكان، وهذه الظاهرة مالم يتم ضبطها يمكن أن تسبب إشكالية تواجه البلدان العربية تتمثل في زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم بكافة مراحلها، وفي تجويد نوعيته وصلاحيته (السنبلي، ٢٠٠٤).

أما نسبة الإعالة والتي تشمل الأطفال أقل من ١٥ عاماً إضافةً إلى البالغين من العمر ٦٥ عاماً فأكثر فتبلغ ٨,٠٪ وهي نسبة أعلى من المتوسط العالمي، كما أن نسبة الخصوبة بين سكان البلدان العربية فتعد مرتفعة بالمعايير الدولية حيث تصل إلى حوالي ٣,٥٪ حسب تصنيف البنك الدولي، وعلى ذلك فمن المتوقع أن يصل السكان العرب في عام ٢٠٢٠م إلى ٤٩٥ مليون نسمة (تقرير وضع الأطفال في العالم ٢٠٠٢: ٣١-٣٣).

ولا شك أن أشكال التغيرات الاجتماعية والديمقراطية ستؤثر في شكل ومعالج المؤسسات المدرسية، وما تقوم به من أدوار ووظائف، وفي صلتها وتعاملها مع المؤسسات الاجتماعية الأساسية، خاصة الأسرة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية الأخرى.

ثالثاً - نماذج عالمية مستقبلية للتعليم المدرسي

إجابةً على التساؤل الثالث من تساؤلات البحث فقد تم استعراض مجموعة من النماذج العالمية للتعليم المدرسي في القرن الواحد والعشرين والتي طرحت على المستوى العالمي والإقليمي من أبرز تلك النماذج ما يلي:

٣ - ١ النموذج الماليزي للتعليم المدرسي المستقبلي :

يهدف التعليم في ماليزيا بشكل عام إلى إعداد المواطنين بصورة أكثر ديناميكية وإنتاجية وإنسانية لمواجهة تحديات العصر. كما يهدف إلى إعداد الأفراد عقلياً وروحياً وعاطفياً وجسدياً إعداداً قائماً على الإيمان بالله وطاقته، وتحرص مناهج التعليم على تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات ليتحملوا

المسؤولية والقدرة على المساهمة في عملية التنمية الوطنية لتحقيق وضع صناعي جديد، ولتحقيق وحدة ورخاء الأسرة والمجتمع والوطن.

وتعد المدارس الذكية (Smart Schools) الأمثلة الرائدة في التعليم الماليزي التي تتناسب مع ما يحفل به القرن الواحد والعشرون من معطيات متعددة الجوانب، ولقد كان لتوصيف الخطة الوطنية الكبرى التي وضعتها ماليزيا منذ عام ١٩٩٦م والتي رمز لها بـ (Vision, 2020) وما نصت عليه من انضمام ماليزيا بحلول عام ٢٠٢٠م إلى مصاف الدول المتقدمة وذلك من خلال تحويل المدارس العادية في ولاياتها إلى المدارس الذكية (Smart Schools) (وزارة المعارف، ١٤٢٢هـ).

وفي نهاية عام ١٩٩٩م كانت أكثر من ٩٠٪ من المدارس الماليزية قد تحولت إلى مدارس ذكية تطبق المفاهيم التقنية في تعلمها وترتبط بالإنترنت من خلال شبكة الألياف البصرية (التي تمتاز بسرعة نقل الوسائط المتعددة) رغم الهزة الاقتصادية العنيفة التي تعرضت لها ماليزيا عام ١٩٩٧م، ومن السمات الرئيسة للمدرسة الذكية.

- ١ - أن تكون وثيقة الصلة باحتياجات الطلاب والمعلمين الفعلية، بحيث تتبع من الحاجات الأساسية للمستفيدين منها.
- ٢ - أن يتاح لكل مستفيد أن يصل إليها وقت الحاجة.
- ٣ - انفتاحها وقابليتها للتطور والتعديل والتحسين المحتملة.
- ٤ - مرونتها وملاءمتها للقيام بعدد من المهام.

ويعتقد قياديو التعليم الماليزيون ومنظروهم أن مشروع المدرسة الذكية سيحدث تغييراً درامياً في واقع ومستقبل النظام التربوي الماليزي ككل، وفي المفاهيم المترسبة عن التعليم في شكله التنظيمي ومضامينه المعرفية، فبدلاً من الحقائق المدرسية الثقيلة التي تحني ظهور الطلاب سوف يدخل الطلاب (الماليزيون) إلى فصولهم الدراسية بكمبيوترات محمولة.

كما أن المدرسة الذكية ستفتح أمام الطلبة آفاقاً غير محدودة لتحصيل المعرفة والوصول إلى المعلومات، وسوف تستخدم الكمبيوترات حتى في الاختبارات، وإذا مرض الطالب أو تعذر وصوله إلى المدرسة فسوف يمكنه متابعة دروسه من البيت عبر أجهزة الكمبيوتر المحمولة.

ومن الأهداف المعلنة التي تردها سياسات التعليم الماليزي للمدرسة الذكية:

- ١ - تشجيع نمو الفرد وتطويره في شتى الأبعاد والمواهب لتحقيق النمو المتكامل.
 - ٢ - إنتاج قوى عاملة متطورة التفكير وملمة بمختلف أنواع التكنولوجيا المعاصرة.
 - ٣ - توفير الفرص المتكافئة لجميع الطلاب للوصول إلى المعرفة والتعليم المناسب.
 - ٤ - تعزيز مشاركة جميع المعنيين، بالعملية التربوية كالمعلمين والآباء والمجتمع والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
- ومع هذا التحول سوف يتمكن المعلمون والطلاب على حد سواء من الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في كل عنصر من عناصر العملية التعليمية سواء في الفصل أو الإدارة المدرسية أو التخطيط التربوي. فعلى مستوى الفصل سيظهر المنهج المتطور الذي يتضمن استخدام الوسائط المتعددة والبرامج المخزنة على أقراص مدمجة، مع الاستفادة من الواقع الافتراضي والرسم البياني والجرافيك والرسوم المتحركة وغيرها.

وسيتحقق ذلك بوساطة رابطة شبكة للكمبيوترات متوزعة على منطقة جغرافية غير محدودة تصل مكتبة المدرسة الذكية (المركز الذي يزود الطلاب والمعلمين بمواد المنهج المطور) بمكتب تعليم المقاطعة المحلي، ونظرًا للكلفة المرتفعة لتحويل المدرسة العادية إلى مدرسة ذكية فقد طالبت الوزارة المدارس التي لم تتح لها ميزانيتها من تحويلها إلى مدارس ذكية بالبحث عن مصادر

تمويل ملائمة، حيث تتطلع وزارة التربية الماليزية إلى أن يكون لديها عشرة آلاف مدرسة ذكية في التعليم الأساسي بحلول عام ٢٠١٠م.

ومن هنا لا بد لهذه المدارس من دور إعلامي ماهر يساعد في توفير رأس المال اللازم للحصول على التطبيقات والبرامج، وفي نشر مختلف أنواع التكنولوجيا والوسائط المتعددة فيها، وفي الاتصال بموظفي المساندة والصيانة.

٣ - ٢ النموذج الأمريكي للتعليم المدرسي المستقبلي :

تقوم الاستراتيجية الأمريكية للتعليم في القرن الواحد والعشرين على أربعة مسارات والتي وضعت على أساسها المبادئ والأسس الحاكمة للاستراتيجية الأمريكية ومن ثم الأهداف القومية للتعليم الأمريكي في القرن الواحد والعشرين، وتتكون هذه المسارات الأربعة من:

أ - تطوير جذري للمسائل القائمة الآن لتكون أكثر التزاماً وتحملًا للمسؤولية من أجل تلاميذ اليوم.

ب - تطوير وإبداع جيل جديد من المدارس من أجل تلاميذ الغد.

ج - تطوير وتقديم برامج للتعليم المستمر من أجل الكبار الذين تركوا المدارس والتحقوا بالعمل.

د - تكوين وتطوير مجتمعات للتعليم وبيئات تتوفر فيها دائماً فرص التعلم.

وعلى أساس تحديد هذه المسارات تم وضع المبادئ والأسس الحاكمة للاستراتيجية الأمريكية للتعلم في القرن الواحد والعشرين منها (أوتشيدا وآخرون، ٢٠٠٤: ١٣٤):

١ - التعلم فرض وحق للجميع.

٢ - التعليم أداة لصناعة القوة والتقدم.

٣ - تطوير التعلم ليوأكب العصر وما يجري من تغيرات عالمية سياسية وتقنية واقتصادية.

٤ - تطوير التعليم من خلال توسعه الكمي والرأسي.

- ٥ - إعادة اكتشاف التربية لتحقيق قيم الحق والخير والجمال.
 - ٦ - استحداث مدارس جديدة.
 - ٧ - تأكيد المفاهيم التربوية الحديثة في المدارس الجديدة.
 - ٨ - مسئولية التربية في إعداد الفرد لحياة المواطنة والمشاركة الديمقراطية.
 - ٩ - مسئولية التربية عن تنمية الإبداع والقدرة على التفاعل مع مستقبل مجهول المعالم.
 - ١٠ - ضرورة التخطيط الاستراتيجي المعتمد على النظرة البعيدة والمستقبلية.
- أما بناء المناهج التي تم طرحها في النموذج الأمريكي فإنه يقوم على أساس الشراكة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات ومجالس المناطق المحلية والجامعات وشركات تصميم ونشر الكتب الدراسية، وتقوم المناهج على ثلاثة أسس رئيسية هي:
- ١ - أن يكون محورها تحقيق التعلم.
 - ٢ - تمكين الطلاب من المعارف والمهارات الأساسية.
 - ٣ - تمكين الطلاب من مواصلة التعلم الذاتي.
- ومن أهم جوانب النموذج الأمريكي للتعليم المدرسي ذلك المتعلق بتطوير أساليب وآليات لتقويم الامتحانات والمساءلة لمختلف جوانب العملية التعليمية ومؤسساتها وذلك من أجل جعل التعليم والتعلم والأداء بمؤسسات التعليم على مستوى عال من الكفاءة.
- وعلى مستوى قياس وتقويم الأداء المؤسسي يجري تطوير وتعميق مبدأ المحاسبة والمساءلة وربط الثواب والعقاب بالنتائج والإنجازات للمؤسسات وللأفراد العاملين بها من إداريين ومعلمين وفنيين، كما يركز النموذج الأمريكي للتعليم المدرسي على تطوير الإدارة التعليمية والمدرسية، فهو يسعى لمنح المدارس مزيداً من الحرية لدعم مبدأ الإدارة والمبادرة الذاتية.
- والتوجه العام للنموذج الأمريكي في مجال التمويل يقوم على أساس فتح المجال

للقطاع الخاص لتمويل التعليم والذي يعني مزيداً من الخصخصة للنظام التعليمي مع ضرورة استمرار الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والسلطات المحلية في توفير التمويل والمنح للفئات الاجتماعية الفقيرة وللأقليات العرقية (علي، ٢٠٠٠).

٣ - ٣ النموذج الألماني للتعليم المدرسي المستقبلي:

سيتم تركيز الضوء في هذا البحث على مسألة تمويل التعليم في النموذج الألماني كإحدى نقاط القوة في التجربة الألمانية لجعل التعليم المدرسي فيها أكثر توافقاً مع معطيات القرن الواحد والعشرين الاقتصادية، وتقوم الحكومة الألمانية أو القطاع العام بتمويل المدارس ووضع القوانين والقواعد المنظمة لكيفية استخدام المخصصات التي يلتزم بها القطاع الخاص في تمويل التدريب القائم على أساس الشركات الفردي أو أماكن التعليم، ويلزم القطاع الخاص نفسه بالمساهمات المالية الفعلية.

وقد اتفق أصحاب القرار (الحكومة، أرباب العمل، الاتحادات العمالية والمستخدمون) على أن يتم صياغة جميع عقود التدريب طبقاً لما جاء في قانون التعليم والتدريب، وتعد مكافأة أو مرتب التدريب بمثابة جزء من عملية التفاوض السنوية (مفاوضات التعريف العامة: التعريف بين الاتحادات العمالية و أرباب العمل والاتحادات).

وقد ثارت في ألمانيا مناقشات واسعة بعد وضع قانون التعليم و التدريب لعام ١٩٦٩م موضع التنفيذ في الإطار التشريعي لنظام التعليم والتدريب الوطني، حول كيف يمكن ضمان التمويل اللازم للتعليم و التدريب المهني وذلك إلى جانب النظام القائم بالفعل على أساس قيام الشركات ذاتها بتحمل تكلفة التدريب، ومن الموضوعات الهامة التي كانت خلف تلك المناقشات، أن توفير أماكن للتدريب العملي (النظام المزدوج) تعتمد إلى حد كبير على رغبة كل شركة على حده و ما تدره من أرباح، وأن هذا بدوره يعتمد أيضاً على الإجماع الوطني لمتخذي القرارات والموقف العام للاقتصاد.

ومن أبرز الطرق الجماعية لتمويل التعليم والتدريب في ألمانيا (Peak and

: (Matthes, 1992, pp 54 - 55)

(١) الصندوق الجماعي الصغير لتمويل التعليم والتدريب:

كان هناك ثمة اقتراح باللجوء إلى الحل الخاص بإنشاء صندوق صغير يمكن أن يوفر تمويلاً أساسياً كافياً، ويمكن تطبيقه باعتباره تمويلاً مساعداً يتوقف على المحددات الاقتصادية للشركات، وتقضى القواعد المنظمة لذلك بتجنيب ٢٥,٠٪ من إجمالي المرتبات والأجور والمكافآت لتمويل الصندوق الصغير للتعليم والتدريب المهني ويتم إعفاء الشركات الصغيرة والمتوسطة من هذه القاعدة، وتقوم الحكومة بإدارة هذا الصندوق ويتم توزيع عائده تبعاً لعدد أماكن التدريب التي تقدمها كل شركة.

(٢) التمويل الجماعي على أساس الصندوق القائم على تعريف معينة:

بالنظر لأن نظام الصندوق الصغير للتمويل لم تثبت جدواه، فإن شركاء التعريف ناقشوا نظاماً يطلق عليه نظام التمويل القائم على التعريف وفي هذا الشأن ينبغي تمويل هذا الصندوق بمعرفة أرباب العمل وكذلك ما يطلق عليهم شركاء التعريف (أرباب العمل، الاتحادات والمستخدمون).

(٣) الصناديق القائمة على الفروع الاقتصادية :

تقوم هذه الصناديق على أساس القطاعات والفروع و تقوم على أدارتها هيئات تسمى "مجالس إدارة التدريب الصناعي" ويعرف هذا النظام باسم نظام الجباية والمنح (Levy & Grant) ويقوم بإعادة سداد المبالغ التي تم جمعها على أساس المبالغ التي تم خصمها من مرتبات أو مكافآت العاملين و دفعت إلى الصندوق، وذلك إلى الشركات والأفراد، وهذه المبالغ يتم عادة تحصيلها بمعرفة الوكالات الحكومية وتتولى أدارتها وتشغيلها منظمات شبه حكومية مثل مجالس إدارة التدريب الصناعي (Industrial Training Board ITBS) وهناك عدد من دول الاتحاد الأوروبي تقوم بتطبيق نظام صناديق التعليم والتدريب، أوضحت التجربة أن تلك الصناديق ناجحة تماماً على اعتبار إمكانية استخدامها بواسطة شركات أكبر، وتعانى الشركات الصغيرة من صعوبة الوفاء بالشروط اللازمة للحصول على تلك المميزات.

(٤) الصندوق الإقليمي :

تعد الصناديق الإقليمية أنظمة تمويل تقوم على أساس الدفع لأغراض محددة، مثل تطوير وتنمية أقاليم أو فروع معينة، وتستخدم أساساً لتطوير التعليم والتدريب في ألمانيا.

(٥) المشاركة الحكومية المباشرة لتحسين التدريب القائم على الشركات:

توصلت الحكومة الألمانية إلى عدد كبير من الأنشطة الواسعة لتحسين الموقف و ضمان مشاركة القطاعين الخاص والعام في تطوير التعليم والتدريب، كما نجد أن هناك دائماً وبخاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية جهوداً تبذلها الحكومة والأحزاب السياسية والاتحادات العمالية و غيرها من المنظمات الاقتصادية العامة الكبيرة.

٣ - ٤ النموذج الياباني للتعليم المدرسي المستقبلي:

تسعى اليابان إلى تطوير نظامها التعليمي وربطه بمتطلبات التنمية فقد جاء في تقرير لجنة رئيس الوزراء في اليابان حول أهداف بلاده في القرن الواحد والعشرين أن الدولة تقوم بأداء دورين في التعليم بمعناه العام أولهما:

"أن تفرض على كافة المواطنين أن يحصلوا من المعارف والمهارات على القدر الضروري لكي يعيشوا كأعضاء مؤهلين وفاعلين في المجتمع" (مكتب التربية العربي لدول الخليج، ٢٠٠٠: ٣١ - ٣٢).

والمتتبع لمنهج التعليم الثانوي في اليابان يجد أنه تحركه ثلاث قوى رئيسه وهي:

١ - غرس أنماط السلوك والقيم والأفكار المتفق عليها اجتماعياً في الجيل القادم.

٢ - إعداد طلاب لامتحانات صعبة تؤهل للانتقال للمستوى التالي.

٣ - تلبية متطلبات دنيا العمل وذلك بتزويد الطلاب ببعض الكفايات الأساسية التي تساعدهم على المشاركة في التنمية.

وقد أدت العناصر السابقة إلى تطور التعليم المدرسي في اليابان من حيث الفلسفة والأهداف المناهج والمعلمين وطرائق تمويل التعليم في اليابان وأدى ذلك بشكل فاعل في ربط التعليم المدرسي باحتياجات المجتمع واحتياجات سوق العمل.

ويمكن استلهم بعض أبعاد وجوانب النموذج المستقبلي للتعليم الياباني من خلال تقرير لجنة رئيس الوزراء في اليابان (٢٠٠٠م) حيث جاء التقرير بعنوان (حدود في الداخل أو تخوم الداخل) وذلك في إشارة إلى أن الحل للمشكلات المتعلقة بالتربية والتعليم إنما تعود في أساسها إلى أسباب تتعلق بالداخل وبالتالي فإن الإصلاح لتلك المشكلات إنما يبدأ من الداخل أيضاً.

كما أشار التقرير إلى أن الفشل قد يحمل في طياته بذور النجاح في إشارة إلى خروج اليابان مهزومة في الحرب العالمية الثانية وأن ذلك كان من أكبر الحوافز لها لتحقيق مراتب متقدمة من التنمية والتطوير في شتى المجالات، وفي المقابل فإن حالة الازدهار والتقدم التي عاشتها اليابان في الثمانينات من القرن العشرين قد حملت بين طياتها بذور الفشل وكانت السبب في ظهور المشكلات التي يعاني من النظام التعليمي في اليابان.

كما تحدث التقرير عن مجموعة من التحديات التي تفرض على النظام التعليمي في اليابان التعامل الأمثل معها وبالتالي استثمارها وهذه التحديات هي:

١ - المتغيرات التي تحملها العولة:

وذلك أن العولة تحمل في طياتها فرصاً ومخاطر في نفس الوقت وبالتالي فالتعامل الأمثل يقتضي الاستفادة من الفرص التي تطرحها العولة وتجنب المخاطر من خلال إعادة النظر في فلسفة وسياسة النظام التعليمي.

٢ - التواصل الجيد مع الآخرين على المستوى العالمي:

وتقتضي الاستفادة من ظاهرة العولة والفرص التي تتيحها ضرورة معرفة الآخر والتواصل الإيجابي معه لكي يستطيع المجتمع الإلمام بالمتغيرات المتلاحقة.

٣ - إتقان اللغة الإنجليزية كلغة تواصل عالمية:

يقتضي التواصل الجيد مع الآخر ضرورة إتقان اللغة الإنجليزية بوصفها لغة عالمية، وبالتالي تكون اللغة الإنجليزية هي الأداة التي يمكن أن تحسن من تفاعل المجتمع الياباني مع العالم الخارجي، كما أن عدم إتقان اليابانيين قد يقف حاجزاً أمام لحاق اليابانيين بالدول المتقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات (I.T Revolution) من خلال الشبكة العنكبوتية، لذا يشير التقرير إلى ضرورة تركيز النظام التعليمي في اليابان خلال القرن الواحد والعشرين على إكساب اليابانيين المهارات المتعلقة باللغة الإنجليزية كلغة عالمية.

٤ - إعادة النظر في أسلوب الإدارة:

يؤدي أسلوب الإدارة العتيق داخل المؤسسات التعليمية والعلمية والاقتصادية إلى تعطل الطاقات وغياب روح المبادرة الفردية وقمع التميز والرغبة في محاولة اكتشاف المجهول، لأن الأسلوب الإداري السائد يعتمد على انسياب القرارات في مسار واحد من أعلى إلى أسفل وهيمنة الجماعة على الفرد والقطاع العام على القطاع الخاص، وهذا يؤدي إلى تضالٍ نصيب الفرد من فرص تحقيق الذات والتفوق وإظهار النبوغ الفردي، كما أنه من جهة أخرى يؤدي إلى تقلص دور القطاع الخاص في دعم العلم والمؤسسات التعليمية والأكاديمية، وهذا يحتم على اليابانيين ضرورة مراجعة هذا الأسلوب الإداري القائم على البيروقراطية والبحث عن بدائل إدارية حديثة ثبت نجاحها تتناسب بشكل كبير مع روح القرن الواحد والعشرين.

٣ - ٥ نموذج منظمة اليونسكو للتعليم المدرسي المستقبلي:

وقد تم طرح هذا النموذج من قبل منظمة اليونسكو من خلال تقريرها المعروف باسم "التعليم ذلك الكنز المكنون" والذي قامت بإعداد اللجنة الدولية المعنية

بالتربية للقرن الواحد والعشرين، والذي تم اعتماده بواسطة المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو لعام ١٩٩٥م كأساس يمكن أن تهتدي به الدول في القيام بالإصلاحات والتجديدات التربوية والتعليمية حتى تنهياً للتعامل مع مطالب وتحديات القرن الواحد والعشرين، كما يمثل التقرير المرجعية والموجه الأساسي لعمل منظمة اليونسكو في حقل التربية خلال القرن الواحد والعشرين (Delors, J., 1996).

ويبنى التقرير تصويره للتربية والتعليم في القرن الواحد والعشرين على أساس الصورة التي رسمها لمجتمع القرن الواحد والعشرين وأحواله وأنساقه المختلفة من سياسية واقتصادية وثقافية وسكانية، كما يحدد ما سماه بالتوترات الرئيسية التي ينبغي أن يسعى النظام التعليمي للتغلب عليها.

وقد قدم تقرير اليونسكو تصوراً لما ينبغي أن تكون عليه التعليم المدرسي في القرن الواحد والعشرين، من حيث فلسفته وأهدافه وتوجهه العام، وهيكله ومناهجه، ودور التقنية في التعليم والتعلم، ونظم التقويم والامتحانات، والإدارة والتمويل، والمعلم من حيث إعداداته ودوره.

ويقترح تقرير اليونسكو أن تهتدي فلسفة وأهداف التعليم والتعلم في القرن الواحد والعشرين بأربعة مبادئ هي:

- ١ - التعلم للمعرفة : ويتضمن تعلم كيفية البحث عن مصادر المعلومات وتعلم كيفية التعلم للإفادة من الفرص التعليمية المتاحة مدى الحياة.
- ٢ - التعلم للتعايش مع الآخرين : ويتضمن اكتساب المتعلم لمهارات فهمه لذات الآخرين وإدراك أوجه التكافل فيما بينه، والاستعداد لحل النزاع، وإدراك الصراع وتسوية الخلافات، والحوار في إطار من الاحترام والعدالة والتفاهم والسلام.
- ٣ - التعلم للعمل : ويتضمن اكتساب المتعلم للكفايات التي تؤهله بشكل عام لمواجهة المواقف الحياتية المختلفة وإتقان مهارات العمل الجماعي في إطار التجارب والخبرات الاجتماعية المختلفة.

٤ - تعلم المرء ليكون: وهو أن تتفتح شخصية المتعلم على نحو أفضل وأن يستفيد من مختلف طاقاته وأن يوظفها التوظيف الأمثل.

أما مناهج التعليم المدرسي في القرن الواحد والعشرين فيرى تقرير منظمة اليونسكو ضرورة أن تبنى وتساق على هدى المبادئ والدعائم الأربعة - الأنفة الذكر - وعلى أساس مفهوم التعلم مدى الحياة.

ويشير تقرير اليونسكو أن الدعائم الأربع لن تكون وسيلة بديلة أو مستقلة عن أشكال التعلم والتعليم التقليدية، بل لا بد من استخدامها لتدعيم الطرق التقليدية وبالتنسيق معها، كما ترى اليونسكو أن تعليم واستخدام تقانة المعلومات يتطلب تعليم الأطفال طرائق البحث عن المعلومات والربط بينها، وتكوين مهاراتهم النقدية وتطويرها لتمكينهم من حسن الاختيار والمفاضلة بين الكم الهائل المنهمر من المعرفة والمعلومات والحقائق، وسيصبح " محو الأمية المعلوماتية " إحدى المهام الرئيسة للتعليم المدرسي.

نظم التقويم والامتحانات التي اقترحتها اليونسكو للاستخدام في المؤسسة المدرسية في القرن الواحد والعشرين تقوم على أساسين:

* الأساس الأول: ويتصل بنظم التقويم والامتحانات للتلاميذ.

* الأساس الثاني: ويتصل بالتقويم لمضمون التعليم والأداء وطرق التدريس والمؤسسات المدرسية والنظام التعليمي في كليته أو ما يسمى بالتقويم الشامل.

كما تقترح اليونسكو عدداً من المبادئ والمقترحات والممارسات التي ينبغي أن تقوم عليها أساليب نظم الإدارة والتمويل للنظام التعليمي في القرن الواحد والعشرين، والمبدأ الحاكم لكل من نظم الإدارة والتمويل هو المشاركة فمبدأ المشاركة في مجال الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية لا يتم فقط من خلال تحقيق اللامركزية وتحويل الصلاحيات، بل يعني فتح المجال أما المجتمع المحلي بمنظوماته المدنية وأسر التلاميذ والطلاب وهيئات المعلمين للمشاركة والحوار في كل المسائل الإدارية والتي تشمل صياغة ووضع السياسات التعليمية وإقرارها وتنفيذها على كافة المستويات.

وترى اليونسكو أهمية وضع سياسة حكيمة حذرة لتحقيق اللامركزية تساعد في زيادة مسؤولية المستويات المختلفة للإدارة التعليمية والمدرسية، وترى اليونسكو أنه لا بد من إعطاء أهمية خاصة للإدارة المدرسية وذلك بالاختيار السليم لمدرء المدارس، وفي هذا الخصوص تقترح أن يعهد بإدارة المدارس إلى مهنيين أكفاء تلقوا إعداداً متخصصاً في ميدان الإدارة وأن يخولهم تأهيلهم العالي المتخصص في الإدارة المدرسية مزيداً من الصلاحيات حيث أن مدارس المستقبل تتطلب قدرات ومهارات إدارية عالية.

أما التصور لتمويل النظام التعليمي خلال القرن الواحد والعشرين والذي عرضته وثيقة اليونسكو فهو يقوم على أساس افتراضيين:

✱ الأول: أن الزيادة السكانية التي ستشهداها كل دول العالم خلال القرن الواحد والعشرين ستؤدي إلى طلب متزايد للتعليم.

✱ الثاني: أن الموارد المتاحة للدول ستشهد تناقصها وذلك نتيجة لتراجع القوة الاقتصادية للدول في ظل النمو الهائل للقطاع الخاص الذي سيجوز على نصيب كبير من الموارد والقدرات المالية، وفي ظل هذه الظروف فإنه ليس باستطاعة أي دولة أن تتولى تمويل التعليم كما كان الحال في القرن الماضي.

وتقترح اليونسكو أن يطبق مفهوم الشراكة في الصف على التعليم وتمويله بين الدول والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وأسر التلاميذ، يمكن الجمع بين المال العام والخاص وفقاً لصيغ مختلفة تؤخذ في الحسبان تقاليد كل بلدة وأساليب المعيشة وتوزيع الدخل بين سكانه.

ويقوم تصور اليونسكو حول المعلم المناسب للتعليم المدرسي في القرن الواحد والعشرين على عدد من النقاط:

✱ أولها يتعلق بدوره الذي ينبغي أن لا يقتصر على مجرد نقل المعلومات أو المعارف بل يتمثل في عرضها في صورة إشكالية يضعها في سياق معين وفي طرح المشكلات ضمن منظورها لكي يتسنى للتلميذ أن يربط بين حلولها وبين

تساؤلات أوسع نطاقاً، والعلاقة بين المعلم وطالب العلم تستهدف التنمية الكاملة لشخصية التلميذ مع احترام استقلاليتة.

* وثانيها اختياره الذي ينبغي أن يتم على أسس تراعي جوانب تتصل بشخصيته وتكوينه النفسي والاجتماعي، كما أنه سيتم توسيع قاعدة الحشد للمرشحين للمهنة ليشتمل أفراد ينتمون إلى أصول متنوعة.

* وثالثها من حيث سياسات إعداد وتدريبه، فإعداد المعلمين لكافة مراحل التعليم يجب أن يتم على المستوى الجامعي وبحيث يولي أهمية متوازنة ومتساوية تمكن المعلم من إجادة المادة أو المواد التي سيقوم بتدريسها وإجادة مهارات التدريس، كما ينبغي أن يختلف إعداد المعلم حسب المرحلة التي سيقوم بالعمل فيها.

النتائج :

يمكن تلخيص النتائج في النقاط التالية:

- ١ - القرن الواحد والعشرين يحفل بالعديد من المعطيات والمتغيرات في شتى المجالات العلمية التكنولوجية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.
- ٢ - بعض معطيات القرن الواحد والعشرين تتضمن مخاطر يمكن تجاوزها، وبعضها الآخر منها يتضمن فرصاً يمكن الاستفادة منها في شتى المجالات.
- ٣ - المعرفة والمعلوماتية ستكون الطاقة المولدة والمحركة للقرن الواحد والعشرين في كل سياقاته السياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية.
- ٤ - هناك نقص واضح في عدد مراكز البحث العلمي التي تقع خارج الجامعات في البلدان العربية، على الرغم من الأهمية البالغة لتلك المراكز البحثية في كافة المجالات الاجتماعية والتربوية والاقتصادية.

- ٥ - من المعطيات المهمة التي يحفل بها القرن الواحد والعشرين هو إعطاء المعرفة مكانة كبيرة من حيث توفير البيئة المناسبة لبناء اقتصاد المعرفة وبالتالي جعل الاقتصاد قائم على الإبداع المعرفي والابتكار المعرفي.
- ٦ - الصادرات عالية التقنية تسجل نسباً منخفضة من بين مجمل الصادرات في البلدان العربية ومن هنا يأتي دور نظم التربية والتعليم في إمداد المجتمع بالكوادر المؤهلة التي تعد ركيزة أساس في بناء الاقتصاديات المتطورة.
- ٧ - أصبح التكوين الثقافي للأفراد والفئات الاجتماعية يخضع لمصادر توجيه متعددة بعضها خارجي وهذا مما يضاعف من مسؤوليات النظم التعليمية ويضعها أمام اختبار التعامل الأمثل مع تلك المصادر.
- ٨ - تعد ظاهرة فتوة السكان من الظواهر البارزة في المجتمعات العربية في القرن الواحد والعشرين وقد تؤدي هذه الظاهرة إلى إيجاد تحدي أما التعليم المدرسي يتمثل في زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم بكافة مراحله وفي تجويد نوعيته وصلاحيته.
- ٩ - المدارس الذكية (Smart Schools) من الأمثلة الرائدة في التعليم الماليزي التي تتناسب مع ما يحفل به القرن الواحد والعشرين من معطيات متعددة.
- ١٠ - يمكن أن يعد خيار مجتمع المعرفة خياراً استراتيجياً يتماشى مع معطيات القرن الواحد والعشرين.
- ١١ - تتضمن التجربة الألمانية مجموعة من البدائل والآليات التي يمكن ان تستفيد منها البلدان العربية في تمويل التعليم المدرسي.
- ١٢ - الركائز الأربع التي تضمنها نموذج اليونسكو يمكن أن تكون موجهاً لما ينبغي أن يكون عليه التعليم المدرسي في القرن الواحد والعشرين في شتى المجتمعات الإنسانية.

تصور مستقبلي مقترح للتعليم المدرسي في البلدان العربية

إجابةً على التساؤل الرابع من تساؤلات البحث سيتم تقديم تصور مستقبلي مقترح للتعليم المدرسي في البلدان العربية وبناءً على مجموعة من المرتكزات:

١ - مرتكزات التصور المستقبلي المقترح للتعليم المدرسي في البلدان العربية:

هناك عديد من المرتكزات التي تم الاعتماد عليها في طرح التصور المستقبلي المقترح للتعليم المدرسي في البلدان العربية ومن أبرز تلك المرتكزات :

- ١ - معطيات القرن الواحد والعشرين التي تم استعراضها في هذا البحث.
- ٢ - الدراسات السابقة التي تمت الإشارة إليها.
- ٣ - النماذج المختلفة للتعليم المدرسي التي تم استعراضها في هذا البحث.
- ٤ - الأدبيات المتعلقة بفلسفة المدرسة والتعليم المدرسي.

٢ - تصور مقترح للتعليم المدرسي :

سيقوم البحث بتقديم تصور مقترح للتعليم المدرسي من حيث: الأهداف والمناهج والأساليب والمعلمون والإدارة والتمويل وذلك من خلال الشكل التالي:

تصور مقترح للتعليم المدرسي*

❖ تجمع بين الأصالة والمعاصرة. ❖ مواكبة لروح العصر ومقتضياته. ❖ منبثقة من: طبيعة التلميذ وطبيعة المجتمع وطبيعة المعرفة وطبيعة القيم. ❖ المراجعة الدورية والمستمرة لأهداف العملية التعليمية.	←	الأهداف
❖ قائمة على تكامل المعرفة. ❖ تعطي اهتماماً للتطبيق. ❖ تعطي مساحة أكبر للتربية الحياتية. ❖ يسهم الفرد والمجتمع في اختيار بعض مفردات المناهج.	←	المناهج
❖ تهيئة البيئة التعليمية للتعامل بشكل أمثل مع الأساليب والوسائل الحديثة. ❖ توظيف كل ما هو جديد في أساليب ووسائل التعليم المدرسي. ❖ الاستفادة من الإنترنت في التعليم المدرسي. ❖ إيجاد مؤسسات عربية لإنتاج مواد وبرمجيات التعليم المدرسي.	←	الأساليب والوسائل
❖ إيجاد معايير موضوعية لانتقاء المعلمين. ❖ الاهتمام بالحوافز المادية والمعنوية. ❖ دور المعلم ليس نقل المعرفة بل الإشراف على التعليم ومساعدة التلاميذ على عملية التعلم. ❖ إكساب المعلمين كفاية التطوير الذاتي المستمر.	←	المعلمون
❖ الأخذ بمبدأ المشاركة في اتخاذ القرار. ❖ تحديد مصفوفة كفايات إدارية للمديرين. ❖ إدارة تنمي الإبداع والمبدعين وليست قابعة للتميز.	←	الإدارة
❖ عقد شراكة بناءة مع القطاع الخاص في تمويل التعليم المدرسي. ❖ التخطيط المالي الجيد. ❖ الاستفادة من الخبرات الدولية في تمويل التعليم المدرسي. ❖ التحديد الدقيق لأولويات الإنفاق على التعليم المدرسي.	←	التمويل

❖ تعد جميع البنود التي تضمنها التصور المقترح من خلال محاور: الأهداف والمناهج والأساليب والمعلمين والإدارة والتمويل بمثابة توصيات البحث، حيث قام الباحث ببناء كل عنصر منها استناداً لمعطيات القرن الواحد والعشرين والنماذج المستقبلية الواردة في البحث.

من خلال الشكل السابق نجد أن التصور المقترح المستقبلي للتعليم المدرسي ركز على ضرورة أن تكون أهداف التعليم المدرسي منبثقة من:

- ١ - طبيعة التلميذ.
- ٢ - طبيعة المجتمع.
- ٣ - طبيعة المعرفة.
- ٤ - طبيعة القيم.

كما أنه من الأهمية بمكان أن تجمع تلك الأهداف بين الأصالة والمعاصرة، وأن تتم مراجعة أهداف التعليم المدرسي بشكل دوري بحسب ما يستجد من معطيات.

ومن حيث المناهج الدراسية فيجب أن تقوم المناهج الدراسية على تكامل المعرفة، وأن تعطي اهتماماً أكبر بالتطبيق والممارسة، وأن تكون وثيقة الصلة بحياة الفرد وباحتياجات المجتمع وذلك من خلال إعطاء مساحة أكبر لأفراد المجتمع في اختيار بعض مفردات المنهج الدراسي.

أما من حيث الأساليب والوسائل التعليمية فيجب أن تحرص الأنظمة التربوية على تهيئة البيئة التعليمية وإكساب جميع المنتمين إليها ثقافة التعامل الأمثل مع الأساليب والوسائل التعليمية الحديثة بنفس القدر الذي تحرص فيه تلك النظم على توفير الأساليب والوسائل الحديثة ذاتها، وذلك أن توفير الأساليب والوسائل الحديثة دون توفر ثقافة التعامل الأمثل معها قد يكون عائقاً دون الاستفادة من تلك الأساليب والوسائل ويؤكد ذلك ما ذكره أحد الباحثين حيث يقول:

"ليس بالتقنية وحدها يحدث التحول الحقيقي في النموذج التربوي المدرسي المستقبلي، وإنما يتطلب ذلك حدوث تغيير جوهري في افتراضات التربويين الفلسفية والنظرية حول الكيفية التي يتعلم بها الفرد، وتوظيف التقنية في ضوء هذه الافتراضات" (Janassen, et al., 1999, pp.8-16).

كما تجدر الإشارة على ضرورة أن يعي المعلمون في مقابل التفجّر المعرفي والثورة العلمية أن ينتقل دور المعلم من مجرد ناقل للمعرفة إلى مساعدة التلاميذ على عملية التعلّم الذاتي من خلال إكسابهم مهارات البحث والحصول على المعرفة (Merrill, 2001).

إضافة إلى التركيز على الكيف وذلك من خلال إيجاد معايير موضوعية لانتقاء المعلمين نظراً لأهمية وخطورة الدور الذي يضطلع به المعلم في التعليم المدرسي، كما أن الاهتمام بالحوافز المادية المعنوية للمعلمين يسهم بدور فاعل في رفع مستوى التعليم المدرسي.

وفي مجال الإدارة المدرسية فيتطلب التعليم المدرسي المستقبلي أن تعتمد الإدارة على أساليب حديثة تنمي الإبداع، وتشجع المبدعين على التميز واكتشاف المجهول وذلك بدلاً من الأساليب الإدارية القائمة على البيروقراطية وذلك من خلال التوافق على مصفوفة كفايات إدارية تضمن وصول الشخص المناسب للأماكن الإدارية في التعليم المدرسي.

ومن حيث التمويل فيجب إعطاء أدوار أكبر للقطاع الخاص في مجال تمويل التعليم المدرسي وذلك من خلال عقد شراكات بناءة مع مؤسسات القطاع الخاص بمختلف أنواعها وذلك للاستفادة من مختلف الإمكانيات المادية التي تمتلكها هذه المؤسسات.

كما أن التخطيط المالي الجيد المرتكز على التحديد الدقيق لأولويات الإنفاق يسهم في الاستفادة المثلى لمصادر التمويل التي يحصل عليها التعليم المدرسي.

٣ - معوقات تحقيق التصور المقترح للتعليم المدرسي:

هناك عديد من المعوقات التي قد تحول دون تطبيق التصور المقترح للتعليم المدرسي في البلدان العربية في ضوء المعطيات المستقبلية من أبرز تلك المعوقات:

- ١ - عدم وجود التمويل الكافي لعدد من البلدان العربية.
- ٢ - عدم وجود الإرادة الكافية لتحقيق التغيير الإيجابي المدروس والمخطط.
- ٣ - كثير من المجتمعات العربية تنتظر بعين الريبة لكثير من عمليات التغيير الاجتماعي وأن تلك العمليات قد تؤثر سلباً على تراثها ونسقتها الاجتماعي.
- ٤ - عدم تفاعل كثير من المؤسسات المجتمعية مع عمليات التغيير المخططة وبالتالي فشل كثير من الجهود التي تبذل في هذا المجال.

المراجع

- ١ - إبراهيم، فؤاد (٢٠٠١م) أضواء على التحولات الاجتماعية، مجلة الواحة، العدد السابع، ٢-٧.
- ٢ - أبوطالب، صوفي حسن (١٩٩٩م) أثر العولمة على الهوية الثقافية في العالم الإسلامي، القاهرة، ١٤٢٠هـ، بحث مقدم للمؤتمر العام الحادي عشر للمجلس الأعلى.
- ٣ - إدارة البحوث والدراسات بديوان ولي العهد (١٩٩٦م) العولمة: الفرص والتحديات، ٢٠ - ٢١ أكتوبر ١٩٩٦م، أبو ظبي.
- ٤ - أوتشيدا، دونا و سيترون، مارفين و ماكينزي، فلوريتا (٢٠٠٤م) إعداد التلاميذ للقرن الواحد والعشرين ، ترجمة: محمد نوفل، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- ٥ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٢م) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢م.
- ٦ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٣م) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣م.
- ٧ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٥م) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥م.
- ٨ - البنك الدولي للتنمية (٢٠٠٦م) مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٦م.
- ٩ - البنك الدولي للتنمية (٢٠٠٥م) مؤشرات أهداف التنمية للألفية الثانية ٢٠٠٥م.
- ١٠ - البنك الدولي للتنمية (٢٠٠٥م) مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٥م.
- ١١ - بكار، عبدالكريم (٢٠٠٢م): العولمة طبيعتها وسائلها تحدياتها والتعامل معها، دار الإعلام للنشر والتوزيع، عمان.
- ١٢ - البكر، فوزية (٢٠٠٥م) مدرستي صندوق مغلق: أحدث التيارات المعاصرة في مجال اجتماعيات التربية، الرياض: مكتبة الرشد.
- ١٣ - البلوي، جميلة بنت حمود (١٤٢٤هـ) الأدوار التربوية للتعليم العالي في

- المملكة العربية السعودية لمواجهة تحديات العولمة: دراسة تقويمية من منظور التربية الإسلامية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، الأقسام الأدبية، جدة.
- ١٤ - بوقحوص، خالد أحمد (٢٠٠٠م) اتجاهات تطوير التعليم العالي في ظل العولمة، مجلة التعاون، البحرين، العدد ٥١، ٤٩ - ٥٨.
- ١٥ - ثامر فرجاني (١٩٩٨م) رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي، القاهرة: المعارف.
- ١٦ - جامعة البحرين (١٩٩٩م) مستقبل التربية في ظل العولمة: التحديات والفرص، ندوة علمية بتنظيم كلية التربية، جامعة البحرين ١٩٩٩م.
- ١٧ - جامعة الزقازيق (١٩٩٨م) مؤتمر مستقبل الثقافة العربية في ظل العولمة، البحوث والمداومات، كلية الآداب، فرع بنها، جمهورية مصر العربية، خلال الفترة من ٥ - ٨ سبتمبر ١٩٩٨م.
- ١٨ - جامعة عين شمس (١٩٩٢م) مؤتمر العربية والنظام العالمي الجديد، كلية التربية، جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢٠ - ٢٢ يناير ١٩٩٢م.
- ١٩ - جامعة المنصورة (١٩٩٨م) المؤتمر السنوي الخامس عشر لقسم أصول التربية، العولمة ونظام التعليم في الوطن العربي "رؤية مستقبلية"، كلية التربية، خلال الفترة من ١٢ - ١٣ ديسمبر ١٩٩٨م، المنصورة، جمهورية مصر العربية.
- ٢٠ - الحارثي، فهد العرابي (١٩٩٨م) موقعنا في الكونية الإعلامية الجديدة: العولمة والفضايات العربية، الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز.
- ٢١ - حداد، وديع (١٤١٩هـ) التعليم والتنمية الوطنية لعصر العولمة والمعلومات، مجلة المعرفة، العدد ٣٥.
- ٢٢ - حسان، محمد حسان (١٩٨٣م) دراسات في الفكر التربوي، ط٢، جدة: دار الشروق.
- ٢٣ - حساني، أحمد (٢٠٠٤م) معالم المشروع التربوي العربي في مسار العولمة،

- بحث في فعالية التأصيل وآليات التفعيل، بحث مقدم إلى مؤتمر العولمة وأولويات التربية المنعقد بجامعة الملك سعود في الفترة ٢٠-٢٢/٤/٢٠٠٤.
- ٢٤ - الحسن، إحسان محمد (٢٠٠٥م) النظريات الاجتماعية المتقدمة، عمان: دار وائل للنشر.
- ٢٥ - الخميسي، السيد سلامة (٢٠٠١م) التجديد في فلسفة التربية العربية لمواجهة تحديات العولمة رؤية نقدية من منظور مستقبلي، بحث مقدم إلى مؤتمر العولمة وأولويات التربية المنعقد بجامعة الملك سعود في الفترة ٢٠-٢٢/٤/٢٠٠٤.
- ٢٦ - الخميسي، السيد سلامة (٢٠٠٥م) الضبط الاجتماعي في المجتمع العربي من منظور تربوي، الرياض: مكتبة الرشد.
- ٢٧ - السنبل، عبدالعزيز (٢٠٠٤م) التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن الواحد والعشرين، ط١، الرياض: دار المريخ.
- ٢٨ - الشرقاوي، مريم ابراهيم (٢٠٠١م) أساليب تعزيز الهوية في مواجهة الهيمنة الثقافية، رؤية معاصر لإدارة التعليم في عصر العولمة، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم وإدارته في مواجهة الهيمنة الثقافية المنعقد في الفترة ٢٧-٢٩/١/٢٠٠١.
- ٢٩ - عامر، طارق (٢٠٠٨م) أساليب الدراسات المستقبلية، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- ٣٠ - علي، سعيد إسماعيل (١٩٩٥م) فلسفات تربوية معاصرة، الكويت: عالم المعرفة.
- ٣١ - علي، سعيد إسماعيل (محرر) (٢٠٠٠م) إدارة برامج التربية، المجلة العربية للتربية، تونس: المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، ١٤-٧٠.
- ٣٢ - فؤاد، عبد الخالق، وإبراهيم، خالد قدرى (١٩٩٨م) تفعيل سياسات التعليم الثانوي بدول العالم المعاصر في ضوء العولمة، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة، العدد (١٢).

- ٣٣ - القادري، مروان (١٩٩٩م) العولمة وتحدياتها الثقافية، مجلة القافلة، العدد الخامس.
- ٣٤ - كنعان، أحمد علي (٢٠٠١) دور التربية في مواجهة العولمة وتحديات القرن الواحد والعشرين وتعزيز الهوية الحضارية والانتماء للأمة، بحث مقدم إلى مؤتمر العولمة وأولويات التربية المنعقد بجامعة الملك سعود في الفترة ٢٠-٢٢/٤/٢٠٠٤.
- ٣٥ - مجاهد، محمد إبراهيم عطوة (٢٠٠١) بعض مخاطر العولمة التي تهدد الهوية الثقافية للمجتمع ودور التربية في مواجهتها، مجلة مستقبل التربية العربية، مجلد ٧ عدد ٢٢، ص ١٥٧-٢٠٦.
- ٣٦ - متولي، مصطفى محمد، وآخرون (١٩٩٨م) المدرسة والمجتمع، ط ٣ الرياض: دار الخريجي للنشر والتوزيع.
- ٣٧ - مجمع اللغة العربية (١٩٧٢م): المعجم الوسيط، الجزء الأول، القاهرة: دار المعارف.
- ٣٨ - مذكور، على أحمد (١٩٩٩م) العولمة والتحديات التربوية، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة، العدد (٩).
- ٣٩ - المشيخ، عبد الرحمن صالح (١٩٩٨م) صورة المدرسة في المستقبل، الرياض: شركة الرياض.
- ٤٠ - مكتب التربية العربي لدول الخليج (٢٠٠٠م) أهداف اليابان في القرن الواحد والعشرين، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- ٤١ - مكتب التربية العربي لدول الخليج (٢٠٠٣م) التحديات التي تواجه التربية في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- ٤٢ - منظمة اليونيسيف (٢٠٠٢م) تقرير وضع الأطفال في العالم ٢٠٠٢م، عمان: المطبعة الوطنية.

- ٤٣ - نافع، عبد المنعم (١٤٢١هـ) التحديات الثقافية المعاصرة وتنشئة الطفل العربي، مجلة رؤى، النادي الأدبي بحائل، العدد السابع، ٢-٥.
- ٤٤ - نوفل، محمد نبيل (١٤٢١هـ) رؤى المستقبل - المجتمع والتعليم في القرن الواحد والعشرين (المنظور العالمي والعربي)، تونس.
- 45 - Delors, Jacques, (Chairman), et al, (1996) The Treasure Within (Report To Unesco of Intirnationag Commession on Educational for the 21 st Century): Unesco.
- 46 - Jonassen, David, Peck, Kyle,& Wilson Brent (1999) Learning with Tecnology: A Constructivist Perspective. Prentce Hall Inc., NJ.
- 47 - Merrill, M. (2001) First Principle of Instruction Annual meeting of the AECT, Atlanta, Georgia.
- 48 - Nonthern Policy Research Review Advisory Group(1994) Education and Traning (NORRAG): The Forty-fourth Session of the International Conference on Education, Geneva, - 8 Oct., 1994.
- 49 - Parker, Barbara (2005) introduction to Globalization &Business, Thou-sand Oaks, CA:Sage.
- 50 - Peak m. & Matthes k. (1992) Lessons Out of School: The German in Benchmark in Training, Management Review, p p 54 - 57.

